الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب –عين تموشنت–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم المحاسبة
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

بعنوان :

مدى اعتماد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية عند أداء مهنة التدقيق

من إعداد الطالبان :

- ✓ بلهنيني لطفي
- ✓ شقراني صورية

تحت إشراف الأستاذة :

د. سناء مالطي

لجنة المناقشة :

د/ مبسوط هوارية	جامعة عين تموشنت	رئيسا
د/ مالطي سناء	جامعة عين تموشنت	مشرفا ومقررا
د/ حسناوي مريم	جامعة عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

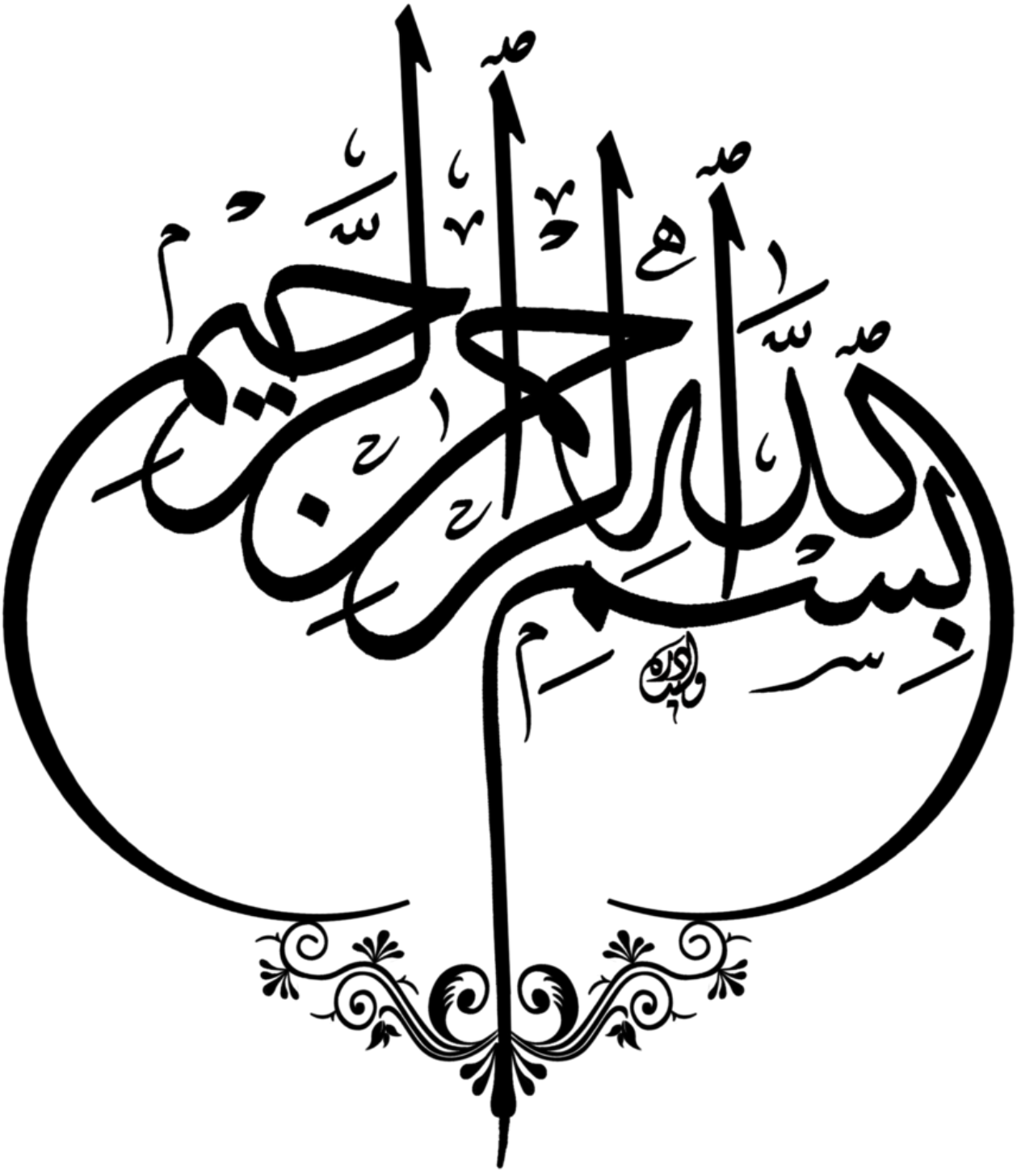
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا على انجاز هدا العمل

{ إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون }سورة يس الآية 82.

نتوجه بجزيل الشكر و بأسمى عبارات العرفان إلى الأستاذة المشرفة "مالطي سناء"

وأخير نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على انجاز هذا العمل.

إهـداء

الحمد لله دائما و أبدا و الصلاة على أشرف المرسلين نبينا

محمد و على أله و صحبه أجمعين أما بعد:

أشكر الله الودود أولا و أخرا على توفيقه لي لإتمام هذا العمل المتواضع

قال صلى الله عليه و سلم [لا يشكر الله من لا يشكر الناس]

إلى سندي الذي أعتز يه و مرشدي في الحياة و إلى من عمل على تعليمي راجية

من المولى أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطافها "أبي العزيز"

إلى ريحانة حياتي و الصدر الحنون متمنية أن تكون فخورة بي ،إلى من أفضلها على نفسي و لما لا ، ضحت من أجلي و لم تبخل جهدا في سبيل نجاحي و إسعادي "أمي يا ست الحبايب"

إلى درع الأمان من لا أستطيع رد فضلهم علي ، إلى من أرى فيهم نور الأيام أختي "سمية" و توأمي و رفيقتي "عقيلة" و إلى أخي العزيز "أبو بكر" و براعم العائلة "هدايات ، أدم ، ،سراج"

إلى زميلي الذي شاركني دروب هذا العمل أخي "لطفي" وإلى من وجدت برفقتها

معنى الصداقة "عزيزتي شيماء ريحانة"

صورية

إهـداء

أهدي ثمرة نجاحي...إلى من احمل اسمه بكل افتخار...إلى

من لم اشبع من أنفاسه بعد...والدي العزيز رحمه الله .

إلى من كان دعائها سبب نجاحي...إلى ملاكي في الحياة...إلى

أغلى ما أملك في الدنيا أمي حفضها الله و أطال في عمرها

إلى من شاركوني الرحم الواحد و سندي في الحياة إخوتي الأعزاء

أهدي تحياتي إلى براعم العائلة

إلى من شاركتني هدا العمل و مشواري الدراسي أختي صورية

إلى عائلتي و أحبابي و أصدقائي .

لطفي

الملخص

الملخص:

تهدف الدراسة إلى إظهار مدى اعتماد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية عند أداءه لمهامه، حيث تم تسليط الضوء في الدراسة البحثية على عدة جوانب منها تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر كما اهتمت بعرض معايير التدقيق الجزائرية (NAA)

وللوصول إلى هدف الدراسة المذكور سابقا و تعزيز الفكرة تم الاستعانة بإعداد استمارة استبيان و توزيعها على عينة الدراسة و التي تتمثل في محافظي الحسابات و خبراء محاسبيين و محاسبين معتمدين و أساتذة جامعيين متخصصين في المحاسبة و التدقيق، و من خلال نتائج الدراسة توصلنا إلى أن المعايير الجزائرية للتدقيق ساهمت في تنظيم و تطوير مهنة التدقيق في الجزائر، كما أن محافظي الحسابات يلتزمون على وجه العموم بمعايير التدقيق الجزائرية أثناء تأدية مهامهم .

و قدمت الدراسة بعض المقترحات التي ستساهم في ضبط و تنظيم و تطوير مهنة التدقيق في الجزائر .

الكلمات المفتاحية: معايير التدقيق الجزائرية – محافظي الحسابات – مهنة التدقيق .

Summary

The study aims to show the extent to which auditors rely on Algérian auditing standards when performing their duties. The research study shed light on several aspects، including the organization of the auditing profession in Algeria. It also focused on presenting Algerian auditing standards.

In order to reach the previously mentioned goal of the study and to reinforce the idea، we used the preparation of a questionnaire and distributed it to the study sample، which is represented by bookkeepers، accounting experts، certified accountants، and university professors specialized in accounting and auditing. Through the results of the study، we concluded that the standards Algerian Auditing Company has contributed to organizing and developing the auditing profession in Algeria، and bookkeepers generally adhere to Algerian auditing standards while performing their duties.

The study presented some proposals that will contribute to controlling، organizing and developing the auditing profession in Algeria.

Keywords : Algerian auditing standards – auditors – auditing profession .

مقدمة

مـقـدمـة

في ظل التطور الذي تشهده المؤسسات الاقتصادية و توسع نطاق المبادلات التجارية و اتساع فجوة الفساد المالي و المحاسبي و هذا ما أدى إلى تعقيد العمليات المحاسبية و السير التنظيمي للمؤسسات، فتحم على أطراف المصلحة كالمستثمرين و الحكومات بتوكيل طرف مستقل محايد و هو محافظ الحسابات و ذلك لضمان حقوق المتعاملين مع المؤسسة و الذي يبدأ عمله من حيث ينتهي عمل المحاسب من تجميع و تبويب و تسجيل العمليات المتعلقة بنشاط المؤسسة فيأتي دور محافظ الحسابات في الحكم على مدى عدالة و صدق القوائم المالية و خلوها من أي تلاعبات أو أخطاء.

كما شهدت الجزائر تحولات اقتصادية كغيرها من الدول و سعت السلطات المالية إلي إعادة النظر في ممارسات محافظي الحسابات لمهنة التدقيق، و ذلك عبر تعديلات و إصلاحات جديدة قامت بها السلطات الجزائرية عبر عدة مراحل زمنية لتنظيم مهنة التدقيق في الجزائر و الاعتماد على معايير تتماشى مع المعايير الدولية للتدقيق من اجل مواكبة التطور . فأصدرت النظام المالي (SCF) في 2007 ، و القانون 10-01 في 2010 المتعلق بالمهن الثلاث و تنظيم سير مهنة التدقيق في الجزائر و عدة مراسيم تنفيذية أخرى تتعلق بتحديد الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق و تنظيمها و كيفية ممارستها ، وصولا إلى إصدار معايير التدقيق الجزائرية (NAA) و تسعى الجزائر ليومنا هذا إلى مواكبة تطور العالم و العمل على تطوير مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر.

من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الدراسة على النحو التالي :

- **الاشكالية**
  - **ما مدى التزام محافظ الحسابات بالمعايير الجزائرية للتدقيق (NAA) في أداء مهنة التدقيق؟**

- **الأسئلة الفرعية**

تتفرع من هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

✓ هل يعتمد محافظ الحسابات على التصريحات الكتابية عند أداء لمهمة التدقيق؟

✓ هل يعتمد محافظي الحسابات على أعمال المدقق الداخلي ؟

✓ هل يطبق محافظ الحسابات سبر الآراء في مهمة التدقيق؟

- **فرضيات الدراسة**

بهدف الإجابة على الإشكالية و التساؤلات الفرعية تم وضع فرضيات متمثلة فيما يلي :

✓ يعتمد محافظ الحسابات على التصريحات الكتابية عند أداء لمهمة التدقيق

✓ يعتمد محافظي الحسابات على أعمال المدقق الداخلي

✓ يطبق محافظ الحسابات سبر الآراء في مهمة التدقيق

- **مبررات اختيار الدراسة**

✓ارتباط موضوع الدراسة بالتخصص.

✓الأهمية الكبيرة التي تقدمها المعايير الجزائرية لتطوير مهنة التدقيق.

✓التعرف على الإصلاحات المتكررة التي قامت بها الجزائر.

- **أهمية الدراسة**

✓تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة مدى تطبيق محافظي الحسابات لمعايير التدقيق الجزائرية.

✓تسليط الضوء على أهمية التزام محافظي الحسابات بالمعايير الجزائرية التي تم إصدارها سنة 2016 ودورها في رفع جودة المهنة

- **أهداف الدراسة**

✓التطلع إلى الواقع الحالي لأهم الإصلاحات التي نص عليها القانون 10-01.

✓الاطلاع على أراء المهنيين والاكاديميين في مدى التزام محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية.

✓الوقوف على مراحل تطور ممارسة التدقيق من خلال عرض المعايير التدقيق الجزائرية.

- **منهج الدراسة والأدوات المستخدمة**

لعرض محتوى البحث و الإجابة عن الإشكالية استخدمنا المنهج التاريخي الوصفي في بعض العناصر بالفصل الأول المتعلقة بنشأة معايير التدقيق الجزائرية، أما في الجزء المتبقي من نفس الفصل اتبعنا المنهج الوصفي لتدعيم الفرضيات وسرد الجوانب النظرية للدراسة التي تخص التعاريف والإصدارات المتعلقة بتنظيم مهنة التدقيق.

أما بخصوص الفصل الثاني والذي يضم الجانب الميداني للدراسة قمنا بالاعتماد على أداة استمارة الاستبيان من خلال دراسة عينة من خبراء مهنيين وأكاديميين واختبار صحة الفرضيات وتحليل النتائج المتحصل عليها باستخدام برنامج SPSS.

- **هيكل الدراسة**

تم الاعتماد في هيكلة الدراسة على المنهجية الجديدة (IMRAD) حيث قسمنا دراستنا الى فصلين كل فصل يحتوى ثلاث مباحث، حيث وقفنا في المبحث الاول للفصل الاول على الاطار النظري لتنظيم مهنة التدقيق ومحافظي الحسابات في الجزائر واهم الهيئات واللجان المشرفة على هذه المهنة وحاولنا ابراز أهم متطلبات الجزء النظري للموضوع.

أما المبحث الثاني فتطرقنا الى ابراز معايير التدقيق الجزائرية واهم الاصدارات المتكررة لهذه المعايير، ويتناول المبحث الثالث بعض الدراسات السابقة المحلية والأجنبية ومقارنتها بدراستنا الحالية.

- **حدود الدراسة**

من أجل معالجة الموضوع تم رسم حدود الدراسة كما يلي:

- **الحدود الزمنية:** تم إعداد هذه الدراسة في سنة 2024 بداية من شهر جانفي إلى غاية شهر ماي. وفي الجانب النظري تم تحديد زمن الدراسة من خلال عرضنا لمراحل تطور مهنة التدقيق في الجزائر من سنة 1969 إلى غاية ما بعد فترة سنة 2010 وصولا إلى إصدار معايير التدقيق الجزائرية.
- **الحدود المكانية:** تم توزيع الاستبيان الكترونيا بالاتصال مع مختلف مكاتب محافظي الحسابات ومحاسبيين و خبراء معتمدين و كذا أساتذة الجامعة و كان ذلك عبر عدة ولايات نذكر منها : **ولاية عين تموشنت ، تلمسان ، سيدي بلعباس ، المسيلة ، خنشلة ،البويرة.**
- **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بعرض واقع مهنة التدقيق في الجزائر وعرض معايير التدقيق الجزائرية الصادرة لحد الآن.
- **الحدود البشرية :** ضمت حدود هذه الدراسة كما ذكرنا سابقا على محافظي الحسابات و محاسبين المعتمدين وخبراء محاسبيين وأساتذة جامعيين ذوي اختصاص المحاسبة و التدقيق والمكونة من لمجتمع الدراسة في حدود 35 عينة صالحة صحيحة من أصل 50 استبانة موزعة، حيث أن 15 استبانة لم تسترجع.

- **صعوبات الدراسة**

تمثلت الصعوبات التي اعترضت السير الحسن للدراسة فيما يلي :

- عدم تجاوب من طرف المهنيين و الاكاديميين مع الاستبيان و صعوبة الوصول إليهم.
- صعوبة استخدامنا لبرنامج spss
- نقص المراجع التي تتناول موضوع معايير التدقيق الجزائرية بشكل كبير.

الفصل الأول

الإطار النظري لمحافظي الحسابات

ومعايير التدقيق الجزائرية

تمهيد

تطورت مهنة التدقيق في الجزائر في ظل التحديات التي تواجه محافظي الحسابات و بدأت الجزائر تسعى نحو التغيير من خلال منح مهنة التدقيق إطارا قانونيا و ذلك بإصدار قوانين و تشريعات لتنظيم هذه المهنة كالقانون 10-01 المتعلق بالمهن الثلاث: محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبيين ومحاسبين المعتمدين، ونتج بعد ذلك إصدار معايير محلية وطنية مستوحاة من المعايير الدولية للتدقيق بداية من 2016 إلى 2018، جاءت هذه التطورات في الجزائر لمسايرة التطور والانفتاح الاقتصادي من أجل تحسين واقع الممارسة المهنية.

وانطلاقا مما سبق سنحاول تقسيم دراستنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري لمهنة التدقيق

المبحث الثاني: معايير التدقيق الجزائرية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري لمهنة التدقيق ومحافظي الحسابات في الجزائر

تعتبر مهنة التدقيق في الجزائر ذات أهمية بالغة لضمان صدق وشفافية الأعمال المحاسبية والمالية في المؤسسات، كما تنظم عمل محافظي الحسابات وهذا بالاعتماد على الهيئات واللجان المشرفة على هذه المهنة.

المطلب الأول: تطور مهنة التدقيق في الجزائر

مرت مهنة التدقيق في الجزائر بعدة مراحل تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: الفترة الممتدة قبل وبعد الاستقلال

بدأت ممارسة عملية التدقيق في القرن التاسع عشر وفق القوانين الفرنسية منها القانون 19سبتمبر 1945 والذي يتضمن تأسيس نقابة الخبراء المحاسبين المعتمدين وظل هذا القانون ساري المفعول حتى الاستقلال ، كما بقيت مهنة التدقيق خاضعة للنصوص المستمدة من القوانين الفرنسية إلى غاية 1969.

الفرع الثاني: الفترة ما بين 1969 إلى 1980

بدأ تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر سنة 1969 حيث أشار المرسوم رقم 107-69 إلى غاية 1969 المتعلق بقانون المالية المتعلق بقانون المالية لسنة 1970 في مادته 38 إلى الرقابة الواجب فرضها على المؤسسات العمومية الاقتصادية بغية تامين حق الدولة فيها، و تعطي هذه المادة لوزير الدولة المكلف بالتخطيط بتعيين محافظي حسابات المؤسسة والمنظمات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري في المؤسسات التي تمتلك الدولة فيها حصص من رأسمالها وذلك يقصد التأكد من سلامة ومصداقية الحسابات وتحليل الوضعية المالية للأصول والخصوم[1] كما تناول المرسوم رقم 70/173 المؤرخ في 16/11/ 1973 تحديدا مهام وواجبات المراقب واعتبر حينها مدقق حسابات كمراقب دائم على تسيير المؤسسات العمومية ودخول ممارسة هذه الوظيفة الدولة التاليين:

- ✓المراقبين العامين للمالية
- ✓مراقبة المالية.

[1] مروة مويسي، عجيلة محمد، ركائز و مراحل تطور المراجعة الخارجية في الجزائر. مجلة الاقتصاد المال والأعمال، العدد: 01، ص217.

✓مفتشو المالية.

✓المراقبة البعدية لشروط إنجاز العمليات التي يفترض أن تكون بها أثار اقتصادية ومالية على التسيير بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛ متابعة إعداد الحسابات والموازنات أو الكشوفات التقديرية طبقا لمواصفات الخطة مراجعة مصداقية الجرد وحسابات النتائج المستخرجة من المحاسبة العامة والتحليلية ومدى صلاحياتها[1].

الفرع الثالث: الفترة ما بين 1980 إلى 1988

نتج عن إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية وتنظيم الاقتصاد الوطني ارتفاعا في عدد المؤسسات العمومية وتولد عنه ضعف التحكم في النظام المحاسبي مما اجبر على المشرع أن يبين آليات رقابية للحد من الاختلالات وكان ذلك بصدور قانون رقم 05/80 المؤرخ في 30 أكتوبر 1980 المقرر إنشاء مجلس محاسبة و في مادته رقم 05 نص على "مجلس المحاسبة يراقب مختلف المحاسبات التي تصور العمليات المالية والمحاسبية أي تتم مراقبة صحتها وقانونيتها ومصداقيتها "[2].

الفرع الرابع: الفترة ما بين 1988 إلى 2010

بعد تأثر الاقتصاد الوطني بأزمة النفط سنة 1986 باعتباره المورد الأساسي والوحيد إيرادات الجزائر، هذا ما دفع الجزائر للقيام بعملية إصلاح من اجل تفادي الأزمات مستقبلا بحيث تم فرض إنشاء هياكل تقوم بالمراقبة داخل المؤسسات الاقتصادية وعليه تم إصدار القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 يناير 1988 تضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ،وجاء في المادة 40 من هذا القانون "يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة، وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييريها"[3]، وسهل إصدار هذا القانون من عمل محافظي الحسابات في المؤسسة فأصبحت مهنته أكثر مصداقية وموضوعية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم رقم 70-173 المؤرخ في 16 نوفمبر 1970، واجبات ومهمات محافظي الحسابات للمؤسسات الوطنية العمومية ، العدد 97، المادة 01، (1970).

[2] عمر شريفي، التنظيم المهني للمراجعة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية (أطروحة دكتوراه) جامعة سطيف، 01 (2011-2012)، ص114.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة في 1988/01/13، ص36.

كما أصدرت عدة قوانين ومراسيم تنفيذية في هذه المرحلة أبرزها القانون 91-08 الذي يتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والقانون 10-01 الذي ألغى القانون 91-08 بحيث بين هذان القانونان أساسيات مهنة محافظي الحسابات في الجزائر حيث أصبحت تتميز بالمصداقية والوضوح.

الفرع الخامس: الفترة ما بعد 2010

تم إصدار القانون 10-01 في 29 يناير 2010 الذي يحدد شروط وكيفية ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد تم تفكيك المصف الوطني لهذه المهن الثلاث كهيئة مستقلة مع إدراج صلاحيات هذه المهنة للمجلس الوطني للمحاسبة CNC تحت وصاية وزارة المالية، وفي 4 فيفري 2016 تم إصدار أول مجموعة لمعايير التدقيق الجزائرية وتضمنت 4 معايير: معيار الجزائري للتدقيق (210) "الاتفاق حول أحكام مهام التدقيق"، المعيار الجزائري للتدقيق (505) "التأكيدات الخارجية"، المعيار الجزائري للتدقيق (560) "أحداث إقفال الحسابات والأحداث اللاحقة"، المعيار الجزائري للتدقيق (580) "التصريحات الكتابية" ثم في سنة 2017 تم إصدار المعيار الجزائري للتدقيق[1] (570) "استمرارية الاستغلال" ،المعيار الجزائري للتدقيق (610) "استخدام أعمال المدققين الداخليين " ،المعيار الجزائري للتدقيق (620)"استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق".

المطلب الثاني: محافظ الحسابات

يتمثل دور محافظ الحسابات في الفحص الدقيق للحسابات والتأكد من صحة المعلومات والبيانات المالية في القوائم المالية وخلوها من أي تلاعب أو أخطاء.

الفرع الأول: تعريف محافظ الحسابات

تعددت التعريفات حول محافظ الحسابات لذلك سنعرض منها ما يلي :

✓**التعريف الأول:** كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها بأحكام التشريع المعمول به [2].

[1] المقرر 150 المؤرخ في 04 أكتوبر 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.

[2] المادة 22 من القانون 10-01 النظم للمهن، ص07.

✓**التعريف الثاني:** الشخص الذي يحقق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة و صحتها، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة، في الوثائق المرسلة إلى الأطراف الخارجية حول الوضعية المالية للشركة و حساباتها[1].

✓**التعريف الثالث:** وهو ذلك الشخص المستقل والمحايد ليس له علاقة مباشرة بالشركة حيت تعرض عليه كل البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية على أن تحمل هذه المعلومات رأيه المكتوب والمصادق عليه يعني أن محافظ الحسابات ممثل قانوني يعمل لاسمه الخاص وتحت مسؤوليته الخاصة يقوم بمهمة التدقيق وصدق حسابات الشركة التي يقوم بمراجعة قوائمها المالية.[2]

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن محافظ الحسابات

هو كل شخص مستقل ومحايد يمكن الاعتماد عليه في فحص وتدقيق كافة المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المعروضة عليه وصولا إلى إعداد تقرير يحمل رأيه الفني المحايد المكتوب والمصادق عليه، ويكون كممثل قانوني يعمل باسمه الخاص وتحت مسؤوليته الخاصة ويكون مؤهل لممارسة المهنة.

الفرع الثاني: مهام محافظ الحسابات

حسب المادة 23 القانون 10-01 ترتب على محافظ الحسابات المهام التالية :

- يشهد بان الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة السابقة وكذاك الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات.
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرين للمساهمين أو الشركاء.
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة .
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات للشركة التي يدققها والمؤسسات التابعة لها.

[1] القانون الجزائري التجاري. المادة 715 مكرر 04 (المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 ابريل 1993).

[2] نور احمد وأخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر،2007، ص9.

- يعلم المسيرين والجمعية العامة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، من طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة.

- يصادق أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

يفحص مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير.

الفرع الثالث: شروط الالتحاق بالمهنة

- حسب المادة 8 من القانون 10-01 لممارسة مهنة محافظ الحسابات يجب أن تتوفر الشروط الآتي[1]:

- أن يكون جزائري الجنسية.

- أن يكون حائزا الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها.

- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.

- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.

- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وان يكون مسجلا في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

- أن يؤدي اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكاتبهم بالعبارات التالية:" **اقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن اخلص في تأديتي وظيفتي وان اكتم سر المهنة واسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد**".

- يجب عليه إثبات وجود محل مهني ويكون المحل ملكا أو مستأجرا ويتوفر على شروط التي تسمح له بتأدية المهام في أحسن الظروف.

✓ يجب على محافظ الحسابات الالتزام بالأحكام القانونية المعمول بها والتي تحكم المحاسبة والسجلات المحاسبية ومراقبتها وممارسة مهنتهم بكل مصداقية ونزاهة.

[1] من إعداد الباحثين معتمدين على دراسة االمادة8 للقانون الجزائري 10-01 نفس المرجع السابق .

أما في ما يتعلق بالشروط الأخرى تتمثل في ما يلي[1]:

- الحصول على الاعتماد من المجلس الوطني للمحاسبة
- العنوان المهني الخاص
- ممارسة النشاط في كامل الإقليم الوطني

الفرع الرابع: تعيين محافظ الحسابات

- **<u>التعيين عن طريق الجمعية العامة العادية</u>** :

يتم تعيين محافظ الحسابات كما يلي :

- تعين الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا، وعلى أساس دفتر الشروط، محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطني[2]
- تحددت عهدت محافظ الحسابات بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ولا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعهد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث سنوات وفي حالة عدم المصادقة على حسابات الشركة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين ماليتين متتاليتين.
- يتعين على محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية المختص بذلك وفي هذه الحالة ليجري تجديد عهدة محافظ الحسابات[3].

وفي حالة عدم وجود هذا الهيكل في الشركة كما هو الحال في الشركة ذات الشخص الوحيد فان صاحب الشركة هو الذي يقوم بتعيين محافظ الحسابات، ومادامت أن جل الأحكام هذه الأخيرة تطبق على شركات التوصية ومنها ما تعلق بقيام الجمعية العامة بتعيين محافظ الحسابات أو أكثر لمدة 3 سنوات مالية، وذلك بإحالة صريحة من المشرع التطبيق هذه الأحكام .

[1] قانون 10-01 نفس المرجع السابق المادة 09،10،11، العدد 42، ص5-6.

[2] قانون 10-01 نفس المرجع السابق المادة 26، ص 7.

[3] قانون 10-01 نفس المرجع السابق المادة 27

وما تجدر إليه أن تعيين الجمعية العامة لمحافظ الحسابات يكون بالأغلبية النسبية أي خمسين في المائة زائد واحد[1].

عدم إمكانية التنازل الجمعية العامة عن قاعدة تعيين محافظ الحسابات وعدم تفويضها لجهاز أخر كمجلس الإدارة أو مجلس المراقبة أو مجلس المديرين ولا يجوز لهذه الأجهزة التدخل في تعيين محافظ الحسابات الاحتياطي في حال شغور هذا المنصب.

وفي حالة ما إذا منحت الجمعية العامة الحرية المطلقة للمساهمين في اختيار محافظ الحسابات، فبجدر على القائمين بالإدارة والمسيرين بتقديم اقتراحاتهم للجمعية العامة ويلجئون لهذه الحالة عندما تمارس لجنة تنظيم عملية البورصة ضغط وتأثير على الشركات التي تأسست عن طريق الادخار العلني[2].

ونص المشرع من خلال المرسوم التنفيذي 11-32 المادة 14 فيما يتعلق بمهنة محافظ الحسابات[3] على أن قبول التعيين يتم بواسطة رسالة قبول ترسل خلال اجل أقصاه 8 أيام بعد تاريخ وصل استلام تبليغ تعيينه.

ونص المشرع في المادة 03 من نفس المرسوم التنفيذي السابق على : "خلال اجل شهر بعد إقفال أخر دورة لعهدة محافظ أو محافظي الحسابات يتعين على مجلس الإدارة أو المكتب المسير أو الهيئة المؤهلة إعداد دفتر الشروط بغيت تعين محافظ أو محافظي الحسابات من طرف الجمعية العامة".

[1] Noureddine TERKI ; les sociétés commerciales. AJED éditions .Algérie .2010 .page250.

[2] علاوي عبد اللطيف ، مندوب الحسابات و دوره في مختلف أشكال الشركات التجارية من قبل مندوب أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، س ج 2016_2017 ، ص14-15.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 27 يناير 2011، يتعلق بتعيين محافظي الحسابات، ج.ر، عدد07، مؤرخة في 02 فبراير 2011.

- **التعيين عن طريق الجمعية التأسيسية :**

في هذه الحالة يتم تعيين المدقق للمؤسسات حديثة النشأة، أي بداية نشاطها من خلال الجمعية العامة التأسيسية في حالة إتباع الشركة أسلوب الادخار المغلق و حسب القانون الجزائري[1]، يعين القائمون بالإدارة الأولون وأعضاء مجلس المراقبة الأولون ومندوبو الحسابات الأولون في القوانين الأساسية".

وفي ما يخص شركة المساهمة التي تلجأ للادخار العلني في تأسيسها نص عليه المشرع في المادة 600 من القانون التجاري :" يقوم المؤسسون بعد التصريح بالاكتتاب والدفعات باستدعاء المكتتبين إلى جمعية عامة تأسيسية حسب الإشكال والآجال المنصوص عليها عن طريق التنظيم.

تثبت هذه الجمعية أن رأس المال المكتتب به تماما، وان مبلغ الأسهم المستحقة الدفع. وتبدي رأيها في المصادقة على القانون الأساسي الذي لا يقبل التعديل إلا بإجماع أراء جميع المكتتبين ،وتعين القائمين بالإدارة الأولين أو أعضاء مجلس المراقبة وتعين واحدا أو أكثر من مندوبي الحسابات. كما يجب أن يتضمن محضر الجلسة الخاص بالجمعية عند الاقتضاء إثبات قبول القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المراقبة ومندوبي الحسابات وظائفهم."

- **التعيين عن طريق القضاء :**

إن تعيين محافظ الحسابات عن طريق القضاء تعتبر طريقة استثنائية ففي حالة اعتراض أو عدم قدرة الجمعية العامة على تعينه أو في حالة رفض محافظ الحسابات المعين للتعيين أو وجود مانع للممارسة وظائفه يتم اللجوء إلى القضاء وهذا ما نصت عليه المادة 715 مكرر 4 :"إذا لم يتم تعيين الجمعية العامة مندوبي الحسابات، أو في حالة وجود مانع أو رفض واحد أو أكثر من مندوبي الحسابات المعنيين، يتم اللجوء إلى تعيينهم أو استبدالهم بموجب أمر من رئيس المحكمة التابعة لمقر الشركة بناءا على طلب مجلس الإدارة أو مجلس المديرين ".

و بالإضافة إلى ما نصت عليه المادة 715 المكرر 8 من القانون التجاري : "يجوز لمساهم أو عدة مساهمين يمثلون على الأقل عشر (1/10) من رأسمال الشركة، في الشركات التي تلجا علنية

[1] المرسوم التشريعي رقم 08-93 المؤرخ في 25 أفريل 1993، المادة 605-609 ص108-109.

للادخار، أن يطلبوا من العدالة ، بناءا على سبب مبرر ، رفض مندوب أو مندوبي الحسابات الذي عينته الجمعية العامة .

و إذا تمت تلبية الطلب، تعين العدالة مندوب جديدا للحساب ويبقى هذا الأخير في وظيفته حتى قدوم مندوب الحسابات التي تعينه الجمعية العامة".

الفرع الخامس: مسؤوليات محافظ الحسابات

يترتب على محافظ الحسابات 3 أنواع من المسؤوليات ، ونص القانون 10-01 في مادته 59 "يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج ".

- **المسؤولية المدنية :**

✓ نصت المادة 915 المكرر14 الفقرة الأولى من القانون التجاري : " مندوبو الحسابات مسؤولون، سواء إزاء الشركة أو إزاء الغير عن الإضرار الناجمة عن الأخطاء ولا مبالاة التي يكونون قد ارتكبوها في ممارسة وظائفهم".

- إن محافظ الحسابات مسؤول عن أخطاء مساعديه.
- إحداث الضرر اللاحق بالغير أو الشركة.
- الإهمال والتقصير من طرف محافظ الحسابات والأخطاء المرتكبة من طرفه ومن طرف مساعديه.
- حدوث ضرر لمستخدمي القوائم المالية.
- العلاقة السببية بين الخطاء والضرر أي أن الخطأ يكون صادر من محافظ الحسابات والضرر يكون نتيجة هذا الخطأ ويحدث عنه ضرر للغير[1].

- **المسؤولية الجزائية :**

✓ حسب المادة 62 من القانون 10-01 "يتحمل الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بأي التزام قانوني".

[1] مسؤوليات المدقق، مراقب الحسابات www.darar_alger_net.threas/11639 تاريخ الإطلاع، 22-01-2024.

أي إن التقصير في القيام بالتزام قانوني أو ارتكاب جريمة تلحق الضرر بالمجتمع أو في حالة التواطؤ في المخالفات المرتكبة من طرف المسيرين فينتج عن ذلك عقوبة يحددها قانون العقوبات وتكون في الحالات الآتية :

- ✓ تدوين معلومات كاذبة في تقرير المدقق.
- ✓ عدم احترام سر المهنة.
- ✓ عدم التصريح لوكيل الجمهورية عند اكتشاف أمور غير شرعية.
- ✓ المصادقة على وقائع مغايرة للتحقيق من أي وثيقة يتوجب إصدارها قانونيا أو بحكم قواعد ممارسة المهنة.
- ✓ تحصيله لهبة أو وعد أو إساءة استخدام سلطته أو أي مسؤولية قد تثر على في أداء مهنته

- **المسؤولية التأديبية:**

- ✓ تضع الهيئات المهنية نظاما تأديبي من خلال نصوص قانونية وتنظيمية على غرار بعض أعمال وتصرفات المراجع التي يقوم بها وهي:

  - إذا أبدى محافظ الحسابات رأيا يعكس الحقيقة.
  - التقصير والإهمال في أداء مهنته.
  - إخفاء أو التستر على أي تلاعبات أو تحريفات في السجلات أو الدفاتر.

- ✓ يتحمل محافظ الحسابات حسب المادة 63-01 :"يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من مهامهم، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم.

تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي وفقا خطورتها، في :

- الإنذار .
- التوبيخ .
- التوقيف المؤقت لمدة أقصاها 6 أشهر.

- الشطب من الجدول.

يقدم كل طعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهة القضائية المختصة ، طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها، تحدد درجات الأخطاء والعقوبات التي تقابلها عن طريق التنظيم[1]

الفرع السادس: حقوق وواجبات محافظ الحسابات

- يتمتع محافظي الحسابات بمجموعة من الحقوق لأداء مهامه على أكمل وجه كما تترتب عليه مجموعة من الواجبات لضمان صدق التقارير المعدة من طرف هذا الأخير تخدمه وتخدم مصالح الشركة.

أولا: حقوق محافظ الحسابات

تترتب عن مهمة محافظ الحسابات مجموعة من الحقوق نذكر منها :

➢ **حق الاطلاع :**

- له الحق في الإطلاع على الدفاتر و السجلات و البيانات الخاصة بالشركة كما يقوم بكل التفتيشات[2] ليتمكن من أداء مهمته و إبداء رأيه الفني المحايد حول صدق القوائم المالية و المركز المالي.
- له حق التحقق من جميع الالتزامات المستحقة على الشركة وحق فحص وتدقيق هذه الأخيرة باختلافها.[3]

➢ **حق الإعلام :**

- نصت المادة 33 من القانون 10-01 : "يقدم القائمون بالإدارة في الشركات كل ستة (6) أشهر على الأقل لمحافظ الحسابات كشفا محاسبيا، يعد حسب مخطط الحصيلة والوثائق المحاسبية التي ينص عليها القانون".

[1] قانون رقم 10-01 نفس المرجع السابق ، المادة 63-62، ص10

[2] القانون الجزائري 10-01 نفس المرجع السابق ، المادة 31

[3] يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق د ط، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص247.

- كما له الحق أيضا أن يعلم هيئات التسيير كتابيا في حالة عرقلة ممارسته لمهنته قصد تطبيق أحكام القانون التجاري[1] ومن حقه مناقشة اقتراح عزله وهذا احد الضوابط التي تحول عزل محافظ الحسابات تعسفيا أو استعمال هذا الحق لتأثير عليه[2].

➢ **حق الاستعانة بالمعاونين :**

- منح المشرع الحق لمحافظي الحسابات بالاستعانة بمعاونين كالخبراء او القانونين يتصرفون باسم محافظ الحسابات ، وتوفير ظروف مناسبة للعمل في فريق عمل متعاون بغية تحقيق الأهداف[3].

➢ **حق استدعاء الجمعية العامة من طرف محافظي الحسابات :**

- يعني استدعاء محافظ الحسابات لحضور الجمعيات العادية او الغير العادية إلزامي حسب المادة 36 من القانون 10-01 التي تنص على : "يحضر محافظ الحسابات الجمعيات العامة كلما تستدعي للتداول على أساس تقريره، و يحتفظ بحق التدخل في الجمعية المتعلقة بأداء مهمته ".

➢ **حق الأتعاب :**

- إن حق أتعاب المحافظ الحسابات تحدده الجمعية العامة او الهيئة المكلفة بالمداولات عند بداية مهمته[4].

---

[1] القانون 10.01 ،المادة 34 ، نفس المرجع السابق، صفحة 08

[2] غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص91.

[3] محمد بن جميلة ، مسؤولية محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة . مذكرة الماجستير في تخصص قانون أعمال كلية الحقوق جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011 ' الجزائر ، صفحة 32

[4] القانون 10-01 المادة 72.نفس المرجع السابق ، ص12.

ثانيا: واجبات محافظ الحسابات.

من أهم العناصر التي يلتزم بها محافظ الحسابات هي :

- **السر المهني :**

- أن محافظ الحسابات ملزم على احترام السر المهني في ما يخص الاعمال والمعلومات التي قد اطلع عليها عند مزاولة مهمته ، وقد قدم القانون 10-01 في المادة 72 بعض الاستثناءات التي تطيح إفشاء بعض الأسرار المتمثلة في :

- بعد فتح بحث او تحقيق قضائيين .
- بمقتضى واجب اطلاع الإدارة الجبائية على الوثائق المقررة، بناءا على إرادة موكليهم.
- عندما يتم استدعائهم لشهادة أمام لجنة الانضباط والتحكيم.

➢ **الالتزام بالمعاينة الكافية :**

- يعني ذلك الاهتمام بالملف الموضوع للمراقبة وترتكز على الطريقة المتبعة لبحث عناصر الإثبات من بينها التقنيات والمناهج.

➢ **الإشراف الشخصي:**

- أن يدير محافظ الحسابات مهنته شخصيا وتحت مسؤوليته ولا يؤولها لشخص أخر[1].

➢ **الالتزام بتقديم الضمان والتامين :**

- نصت المادة 75 من القانون 10-01 : "يتعين على الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد اكتتاب عقد التامين لضمان مسؤولياتهم المدنية التي من الممكن أن يتحملوها أثناء ممارسة مهنتهم".

[1] الأزهر عزه، واقع ممارسة مهنة المراجعة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، السنة الخامسة، جامعة الوادي، 2012، الجزائر، ص37.

المطلب الثالث: الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق واللجان المشرفة على إصدار معايير التدقيق في الجزائر.

سنتطرق في هذا المطلب على أهم الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق و اللجان المشرفة على اصدار معايير التدقيق الجزائرية

الفرع الأول: الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق في الجزائر.

جاء القانون 10-01 منظما لمهنة التدقيق في الجزائر بمجموعة من الهيئات المهنية المتمثلة في : المجلس الوطني للمحاسبة، المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، تحت وصاية وزارة المالية التي تأسست الوزارة المالية الأولى والتابعة لحكومة مستقلة في 27 سبتمبر 1962 من طرف المرسوم 62-11 الصادر في العدد الأول من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، وكان أول وزير للمالية الدكتور "احمد فرنسيس"[1].

أولا : المجلس الوطني للمحاسبةCNC

نشاء المجلس الوطني للمحاسبة في 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-318 الممضي في 25 سبتمبر 1996 ، ذو طابع وزاري ومهني مشترك بصفته جهاز استشاري يخص لجان المجلس المنتخبة والهيئات والأشخاص والشركات التي تهمهم أشغاله.

- **مهام المجلس الوطني للمحاسبة**[2] :

- يطلع المجلس على كل المسائل التي تتعلق باختصاصه بطلب منه أو من وزير المالية.
- تنسيق وتلخيص مجالات البحث وضبط مقاييس المحاسبة.
- يستقبل الشكاوي التأديبية في حق المهنيين والفصل فيها.
- مراقبة النوعية وبرمجياتها.

[1] الموقع الرسمي للوزارة المالية الجزائرية Ministère des finances، www.mf.gov.dz ، تاريخ الإطلاع 25-02-2024

[2] مرسوم تنفيذي رقم 24-11 مؤرخ في صفر عام 1432 الموافق ل 27 يناير 2011، يحدد تشكيل المجلس الوطني للمحاسبة و تنظيمه وقواعد سيره، المادة 02، ص04.

- يعد المجلس وينشر قائمة المهنيين في الجدول، كما يقيم صلاحيات وشهادات المترشحين الراغبين التسجيل في الجدول.

وتنشا لدى المجلس الوطني للمحاسبة لجان متساوية الأعضاء تحدد تشكيلتهم وصلاحياتهم من قبل التنظيم ، تتمثل هذه اللجان في[1] :

-لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية.

-لجنة الاعتماد.

-لجنة التكوين.

-لجنة الانضباط والتحكيم.

-لجنة مراقبة النوعية.

- **تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة :**

يتشكل المجلس الوطني للمحاسبة من 25 عضوا المتمثلين في[2]:

- إطارات وزارية المعينين لتمثيل وزاراتهم يمتلكون على الأقل رتبة المدير بالإدارة المركزية يتيم اختيارهم لكفأتهم في مجال المحاسبي والمالي (الوزير المكلف بالطاقة، الوزير المكلف بالإحصاء، الوزير المكلف بالتربية الوطنية، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المتكلف بالتعليم العالي، المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالتكوين المهني).

- رئيس المتفشية العامة للمالية.

-المديرين والممثلين لمديريات ومجالس معينة (المدير العام للضرائب، مكلف بالتقييس المحاسبي لدى وزارة المالية ، ممثل برتبة مدير عن بنك الجزائر، ممثل برتبة عن لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، ممثل برتبة عن مدير المحاسبة).

- ثلاثة أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين.

- ثلاثة أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات .

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم: 11-24 المؤرخ في 27-01-2011 ، تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة و تنظيمه و قواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 7، 2011، الجزائر ، المادة 18 19 20 21 22 23، ص6-7.

[2] المرسوم التنفيذي 11-24 ، المواد 4.3.2 العدد 07 ، ص4-5، نفس المرجع السابق.

-ثلاثة أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

- ثلاثة أشخاص يتم اختيارهم لكفاءتهم في مجال المحاسبة والمالية ويعينهم الوزير المكلف بالمالية.

يتم تعيين أعضاء المجلس بناء على قرار الوزير المكلف بالمالية لمدة ستة سنوات على أن يتم تجديد المجلس بالثلث كل سنتين

ثالثا: المصف الوطني للخبراء المحاسبين.

نشأ المصف الوطني للخبراء المحاسبين بموجب القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 من المادة 14 التي تتضمن انه يتمتع بالشخصية المعنوية ، ويضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة المهنة ضمن شروط حددها القانون .

ومنه المصف الوطني للخبراء المحاسبين جهاز مهني يكلف في إطار المادة 15 من القانون 10-01 :

- السهر على تنظيم مهنة خبير المحاسب وحسن ممارستها[1].
- الدفاع عن كرامة أعضائها و استقلاليتهم.
- السهر على احترام قواعد المهنة وأعرافها.
- إعداد أنظمتها الداخلية التي يوافق عليها الوزير المكلف بالمالية وينشرها في اجل شهرين (2) من تاريخ إيداعها.
- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة.
- إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة لهذه المهن وحسن سيرها.

- تشكيلة المصف الوطني للخبراء المحاسبين[2]

- ممثل من الوزير المكلف بالمالية .

[1] نفس المرجع السابق، المادة 15 من القانون 10-01، ص06.

[2] المادة 03 ، المرسوم التنفيذي رقم 11-25 المؤرخ في 27 جانفي 2011، يحدد تشكيلة المصف الوطني للخبراء المحاسبيين وصلاحياته وقواعد سيره، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤرخة في 02 فيفري 2011، العدد 07، ص08.

- تسعة أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين، يتم انتخابهم لعهدة تدوم ثلاثة سنوات قابلة للتجديد، ولا يمكن لأي عضو ترشيحه بعهدة نهاية العهدة الثانية الا بعد انقضاء ثلاثة سنوات.

يتم تعيين ثلاثة منهم من بين أعضاء المصف المنتخبين بناءا على قرار الوزير المكلف بالمالية كأعضاء في المجلس الوطني للمحاسبة ، باقتراح من الرئيس المجلس الوطني للمصف وعليه حتى يكتسب العضو حق التصويت في الجمعية العامة ، ووجب توفر شرطان رئيسيان هما :

- أن يكون العضو متحصلا على اعتماد مزاولة المهنة حسب التنظيم المعمول به.
- أن يكون العضو مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين.

- صلاحيات المصف الوطني للخبراء المحاسبين[1] :

تتمثل صلاحياته حسب المادة 04 من المرسوم التنفيذي 11-25 في :

- إدارة الأملاك المنقولة والغير المنقولة التابعة لمصف الوطني للخبراء المحاسبين وتسييرها.
- إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة الموالية.
- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة.
- ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال التي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها .
- تنظيم ملتقيات التكوين لها علاقة بمصالح المهنة.
- الانخراط في كل منظمة جهوية او دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية.
- تمثيل المصف الوطني للخبراء المحاسبين لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات كذا لدى الغير .
- تمثيل المصف الوطني لدى المنظمات الدولية المماثلة .
- إعداد النظام الداخلي للمصف الوطني للخبراء المحاسبين.

[1] نفس المرجع السابق ، المرسوم التنفيذي رقم 11-25، المادة 04 ، ص08

رابعا : الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

نشأت الغرفة الوطنية لمحافظ الحسابات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في 27 يناير 2011 حيث يتمتع بالشخصية المعنوية وتضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين والمؤهلين لمهنة محافظ الحسابات حسب مجموعة من الشروط حددها القانون.

- **مهام الغرفة الوطنية لمحافظ الحسابات :**

تتشابه بعض الصلاحيات الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات مع صلاحيات المجلس الوطني للخبراء المحاسبين أما الصلاحيات التي تختلف عنها هي[1] :

- إدارة الأملاك المنقولة والغير المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها.
- تمثيل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات وكذا الغير.
- إعداد النظام الداخلي للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات .

- **تشكيلة الغرفة الوطنية لمحافظ الحسابات :**

حدد المرسوم التنفيذي رقم11-26 تشكيلة الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات من تسعة أعضاء منتخبين من الجمعية العامة ومن بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في الجدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات[2]، الأعضاء التسعة هم الذين تحصلوا على اكبر عدد من الأصوات المعلن عنهم على التوالي رئيسا وأمينا عاما أمينا على الخزينة ويوزع الأعضاء الست الباقون حسب العد التنازلي حسب الأصوات المتحصل عليها[3].

الفرع الثاني : اللجان القائمة على إصدار معايير التدقيق الجزائرية.

من خلال سياق مختلف القوانين للهيئات المشرفة على مهنة التدقيق منح المشرع الجزائري للمجلس الوطني للمحاسبة الحق بتولي إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق NAA من خلال اللجان التابعة له .

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في 27 يناير 2011 ، يحدد تشكيلة الجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته و قواعد سيره، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 7، المادة 4، ص11.

[2] المرسوم التنفيذي 11-26، المادة 3، صفحة 11 نفس المرجع السابق.

[3] نفس المرجع السابق، المرسوم التنفيذي رقم 11-25، المادة 11، ص9.

أولا : اللجان القائمة على إصدار معايير التدقيق

ومن بين اللجان التي عملت على إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق نذكر كل من لجنة تقيس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية ولجنة مراقبة النوعية إضافة إلى اللجنة الخاصة للمجلس الوطني للمحاسبة.

- **لجنة تقيس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية** : وتتولى المهام التالية :

- ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 11-24 ،2011 الصفحات 06-07 : وضع طرق العمل فيما يخص التطبيقات المحاسبية والعناية المهنية[1].
- تحضير مشاريع أراء حول الأحكام المحاسبية الجزائرية التي تنطبق على كل شخص سواء طبيعي أو معنوي يخضع إلزاميا لمسك المحاسبة
- انجاز كل الدراسات والتحاليل الخاصة بتطوير واستعمال الأدوات المحاسبية.
- دراسة مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة وإبداء الآراء فيها وتقديم التوصيات اللازمة لها.
- ضمان تنسيق الأبحاث النظرية و المنهجية في مختلف ميادين المحاسبة.
- تحضير مشاريع الآراء المتعلقة بالمعايير المعدة من طرف المنظمات الدولية المختصة في التقييس المحاسبي وكذا تطبيقها بالتنسيق مع مختلف الهيئات المعنية.

- **لجنة مراقبة النوعية** : ومن مهامها ما يلي[2] :

- إعداد طرق في مجال نوعية الخدمات.
- ضمان نوعية التدقيق الممنوحة لمهني المحاسبة.
- إعداد معايير تعمل على كيفيات تنظيم المكاتب وتسيرها.
- إعداد التدابير اللازمة التي تسمح بضمان مراقبة نوعية خدمات المكاتب.
- ضمان الالتزام بمتابعة مدى احترام قواعد الاستقلالية و الأخلاقيات.
- إعداد قائمة المراقبين المختارين من بين المهنيين من اجل ضمان مهام مراقبة النوعية.

[1] نفس المرجع السابق، المرسوم التنفيذي 11-24، المادة 18، 2011، ص6.

[2] نفس المرجع السابق، المرسوم التنفيذي 11-24، المادة 22، 2011، ص7.

- تنظيم ملتقيات حول النوعية التقنية للأشغال والأخلاقيات والتصرفات التي يجب على المهنيين العمل بها في مجال الاستشارة والعلاقات مع الزبائن.

- **اللجنة الخاصة للمجلس الوطني للمحاسبة:**

تعتبر هذه اللجنة هي المسؤولة عن إصدار ووضع معايير التدقيق الجزائرية، حيث انشات عن المجلس الوطني للمحاسبة وهي متكونة من خبراء في مجال التدقيق والمحاسبة[1].

ثانيا: كيفية إصدار معايير التدقيق الجزائرية

يتم إعداد و إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق بالاتفاق بين اللجان : لجنة مراقبة الجودة ، و اللجنة المتخصصة و لجنة توحيد الممارسات . حيث يتم تبني المعايير الدولية والسعي لتنظيمها و معالجتها لتتكيف مع البيئة المهنية للجزائر في ظل ممارسات المحاسبة والتدقيق.

وتتم المعالجة ثانية للتأكد من المعايير قبل ترجمتها على مستوى اللجنة الوطنية لتوحيد المقاييس و عرضها على الهيئات التشريعية في الدولة ، و بعد الموافقة يتم نشرها على مستوى الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية [2]

[1] Meriem Beyoucef. Zineb Hadjadj. 2019. The application of algérien standards in the per formance of the audit fonction of compagnies .page 153.

[2] عماد مرجانة، 2017 ،دور معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة التدقيق في الجزائر دراسة إستبيانية – محافظي الحسابات و خبراء محاسبين – مذكرة ماستر . الجزائر ، كلية العلوم التجارية الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، أم البواقي : جامعة العربي بن مهيدي.

المبحث الثاني: معايير التدقيق الجزائرية NAA

عملت الجزائر جاهدة من خلال تبني الدولية للتدقيق لإصدار مجموعة من المعايير التي تتوافق مع البيئة الاقتصادية المعايير الجزائرية و التي نص على تطبيقها تدريجيا .

المطلب الأول: نشأة معايير التدقيق الجزائرية NAA

لا يختلف تعريف المعايير الجزائرية للتدقيق عن التعاريف المعروفة للتدقيق كون أن الاختلاف الجوهري الوحيد هو كونها صادرة من الدولة الجزائرية لتتناسب مع طبيعة البيئة الوطنية ، والتي يمكن تعريفها على أنها مجموعة من القواعد و الأسس التي تبين العرف المهني في الجزائر ، كما يمكن القول أنها بمثابة مرجع وطني يستشهد به محافظي الحسابات[1]و التي تتوافق بشدة مع المعايير الدولية للتدقيق ، حيث أن محافظي الحسابات ملزمون على تطبيق المعايير الجزائرية عند أداء مهامهم من أجل تحسين مستوى مهنة التدقيق الخارجي في الوطن .

كما سنعرض من خلال هذا المطلب لمحة تاريخية حول نشأة معايير التدقيق الجزائرية و مدى أهميتها في تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر

الفرع الأول: نشأة معايير التدقيق الجزائرية NAA

أقدم المجلس الوطني للمحاسبة و هو الهيئة المكلفة بتوحيد المحاسبة في الجزائر بقفزة هامة في ميدان المحاسبة و التدقيق بداية فيفري 2016 حيث أصدرت الجزائر أربعة مقررات تحمل لأول مرة معايير جزائرية (NAA) تبنتها من المعايير الدولية للتدقيق الدولية (ISA) ، لتكون هذه الأخيرة إطار تحسين لخدمات التدقيق في الجزائر و إكمال عمليات الإصلاح المحاسبي التي بدأت منذ سنة 2001 .

- حيث أن فكرة إصدار معايير وطنية لم تكن وليدة اليوم، بل كانت تحت نطاق الإصلاحات المحاسبية لسنة 2001 وبعد الإتمام لعملية تصميم النظام المحاسبي المالي، تم تشكيل لجنة تحت اسم " لجنة تقييس الممارسات المحاسبية و الواجبات المهنية " تحت القانون 07-11 فكانت هذه الأخيرة مكلفة بإتمام عملية الانتقال من المخطط الوطني إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) .

[1] حمزة الضويفي،، و فؤاد عنوان 2020. مدى تطبيق مدققي الحسابات للمعايير الجزائرية للتدقيق-دراسة عينة من مراجعين- مجلة المحاسبة التدقيق و المالية ، صفحات 38-39

- وفي سنة 2009 تم اقتراح من طرف أعضاء اللجنة إنشاء معايير تدقيق وطنية ، إلا أن القانون 10-01 المتعلق بتنظيم المهن أثقل في هذا الاقتراح، وجاء في تقرير صادر من الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات سنة 2014 تم إنشاء لجنة سميث (AD HOC) متفرعة من (CNC)الذي كلفت هذه اللجنة بمهمة تحيين القانون 10-01 ، وأقدمت هذه اللجنة في جوان 2015 بتقديم اقتراح يخص مجموعة من المواد .

- وفي سنة 2016 تكليل العمل الذي امتد من 2011 إلى 2016 وهو إصدار تصميم معايير التدقيق الجزائرية حيث تم إصدار 16 معيار وطني من أصل 36 معيار مقترح وتم تطبيقها تدريجيا إلى غاية 2018 لتجنب مشاكل فهمها و العمل بها و تفادي تكرار الأخطاء التي ارتكبت بعد إصدار النظام المحاسبي المالي[1] .

الفرع الثاني: أهمية معايير التدقيق الجزائرية NAA

تتمثل أهمية معايير التدقيق الجزائرية في :

- تحسين مستوى مهنة التدقيق في الجزائر.
- تفصل بين مسؤوليات و حقوق و واجبات محافظي الحسابات عند أداء ممارسة مهنهم.
- تمثل المعايير دليلا مرشدا لمحافظي الحسابات عند تدقيق القوائم المالية.
- تساهم في تفادي ارتكاب الأخطاء أثناء التدقيق[2].
- رفع جودة تقرير المدقق المبني على الموضوعية و المصداقية.
- ترقية ممارسات التدقيق في الجزائر.
- تجنب الغموض و الإشكال حول متطلبات احتياجات المدقق[3].
- تطوير أداء مهنة التدقيق و ربطها بمستوى دولي.

---

[1] نفس المرجع السابق ، حمزة الضويفي، و فؤاد عنوان. مدى تطبيق مدققي الحسابات للمعايير الجزائرية،2020، ص38.

[2] ريمة بصري، سفيان بن بلقاسم ، مدى تطبيق مدققي الحسابات للمعايير الدولية والمعايير الجزائرية للتدقيق الخاصة بأدلة الإثبات تسليط الضوء على المعيار 505 "المصادقة الخارجية" –دراسة استطلاعية لعينة من الخبراء و محافظي الحسابات في الجزائر–، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية .06(03)،2019، ص119.

[3] أحمد حيرش ، السعيد قاسمي ، محاولة تقييم لواقع مهنة التدقيق في الجزائر على ضوء ، دراسة حالة مكاتب التدقيق في ولاية المسيلة – الجزائر ،2017، ص357.

- تشجيع التواصل بين مكاتب التدقيق المحلية و الدولية.
- تلبي متطلبات الأطراف التي تستفيد من القوائم المالية.

الفرع الثالث: أسباب صدور معايير التدقيق الجزائرية NAA

من أهم الأسباب التي ولدت دافع لإصدار معايير جزائرية للتدقيق:

- الإصلاح المحاسبي والانتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي الذي تماشى مع المعايير المحاسبية الدولية ، والذي أدى بدوره إلى ضرورة تكييف مهنة التدقيق الوطنية مع المعايير الدولية.
- تجنب الاحتياجات في التدقيق و تغطية الفجوات.
- إصدار معايير التدقيق الجزائرية يأخذ بعين الاعتبار تناسقها مع البيئة الجزائرية.
- السبب الرئيسي لإصدار المعايير الجزائرية للتدقيق هو أن شركات التدقيق الكبرى تمارس مهنة التدقيق في مختلف أرجاء العالم[1].
- تجنب الاحتياجات إصدار معايير التدقيق الجزائرية يأخذ بعين الاعتبار تناسقها مع البيئة الجزائرية.
- عدم وجود نص قانوني يفرض على محافظي الحسابات الالتزام بمعايير التدقيق الدولية وعليه فإن إصدار معايير وطنية سوف يلزم محافظي الحسابات تطبيق المعايير الوطنية.
- تطوير الأداء مع الاتجاهات المعاصرة .

[1] فارس ارشيد عودة الخرابشة، أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية في الأردن "دراسة تطبيقية على القطاعين الصناعي والخدمي، أطروحة دكتوراه في تخصص المحاسبة، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، عمان، الأردن، 2015، ص20.

المطلب الثاني: الإصدارات الأولى و الثانية لمعايير التدقيق الجزائرية

قامت الوزارة المالية الجزائرية بإصدار معايير الدقيق الجزائرية و التي وصلت إلى 16 معيار وطني موزع على أربع مجموعات، وقد أصدرت بقرارات من الوزير المكلف بالمالية والتي نصت في مادتها الأولى على "يهدف هذا القرار إلى وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للتدقيق"، وتستهدف هذه المعايير القوائم المالية وجميع أشكال مهام التدقيق القانونية أو التعاقدية[1] .

وسنحاول في هذا المطلب عرض الإصدارات الأولى والثانية لمعايير التدقيق الجزائرية

الفرع الأول: الإصدارات الأولى لمعايير التدقيق الجزائرية

صدرت المجموعة الأولى من المعايير الجزائرية للتدقيق، بالقرار رقم 002 المؤرخ في 04 فبراير 2016 والتي تحتوي على أربعة معايير حيز التنفيذ ، و التي تتمثل في :

المعيار الجزائري للتدقيق 210 "الاتفاق حول أحكام التدقيق":

يعتبر هذا المعيار الإطار المفاهيمي لمهنة للتدقيق حيث يوضح حقوق و واجبات محافظ الحسابات وتقديم نموذج عن محتوى رسالة المهمة وتختلف المحتويات حسب نوع ممارسة المهنة وطبيعة الشركة التي تمارس عليها التدقيق حيث يتم تحديد الهدف من تدقيق قوائمها المالية و مسؤوليات محافظ الحسابات الموكلة إليه و القوانين المطبقة عند إعدادها[2] ،و نص على ضرورة الالتزام بالشروط المنصوص عليها.

كما أوضح الهدف الأساسي لمحافظي الحسابات وهو قبول ومتابعة المهمة بعد الموافقة بين الأطراف.

المعيار الجزائري للتدقيق 505 "التأكيدات الخارجية":

يعالج هذا المعيار طريقة استخدام محافظ الحسابات لإجراءات التأكيدات الخارجية بهدف الحصول على أدلة إثبات من الغير و تكون بأشكال مختلفة مكتوبة ورقيا أو الكترونيا ، حيث يلجأ لها

---

[1] الوزارة المالية، المقرر رقم 002 " **المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق (210-505-560-580)** " المؤرخ في 04 فيفري 2016، المادة الأولى، ص03.

[2] رجع سبق ذكره ، المقرر 002 ، صفحة 5-6.

المكلف لغرض التأكد والنفي للمعلومات المقدمة له واعتبارها دليل كما تساعد محافظ الحسابات في أداء مهمته في ظل المصداقية والشفافية و اجتناب الوقوع في الأخطاء[1].

كما يبين هذا المعيار الإجراءات التي يتخذها محافظ الحسابات في حالة عرقلة عمله من طرف الإدارة.

المعيار الجزائري 560 "الأحداث اللاحقة":

تم التطرق في هذا المعيار إلى التزامات محافظ الحسابات اتجاه الأحداث اللاحقة بعد إقفال الحسابات في إطار تدقيقه للقوائم المالية للشركة ، فالهدف من المعيار هو توفير توجيهات حول مسؤولية محافظ الحسابات اتجاه هذه الأخيرة التي قد تظهر بعد تاريخ إعداد القوائم المالية و تاريخ إعداد التقرير ، أو بعد تاريخ إعداده للتقرير إلى غاية تاريخ الاعتماد على القوائم المالية للجهات المعنية[2].

ويمكن ذكر أهم أهداف محافظ الحسابات التي تشمل التزاماته في الأحداث اللاحقة فيه[3].

– الحصول على عناصر إثبات كافية تدل على أن الأحداث وقعت بين تاريخ الإقفال للقوائم المالية و تاريخ إعداد التقرير.

– المعالجة الملائمة للأحداث التي علم بها بعد إصدار التقرير و التي كانت تؤدي إلى القيام بتعديلات على المحتوى إن كان قد علم بها قبل ذلك التاريخ

[1] بلال شيخي ، (يومي 11-12 ، 2018)، قراءة في المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 "**التأكيدات الخارجية** " الملتقى الوطني حول: واقع التدقيق في ظل معايير التدقيق الدولية ، ص31-32.

[2] فقير سامية، لعروم أمين، 2018 دراسة مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية ومعايير التدقيق الدولية، مقدمة ضمن ملتقى الوطني حول واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية، بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، ص5.

[3] الوزارة المالية، القرر002، " **المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق (210-505-560-580)** "، نفس المرجع السابق، ص21.

المعيار الجزائري للتدقيق 580 "التصريحات الكتابية "

تطرق هذا المعيار إلى إلزامية حصول محافظ الحسابات على التصريحات الكتابية من الإدارة والمسيرين ذوي المسؤوليات الملائمة التي تتعلق مهامهم بإعداد القوائم المالية و التي تؤكد على أنهم يقومون بعملهم على أكمل وجه.

حيث تعتبر هذه التصريحات الكتابية كعنصر مقنع فهي تمثل المعلومات الضرورية و الهامة لمحافظ الحسابات للقيام بعملية التدقيق على القوائم المالية و ذلك للتأكد من صحتها و سلامتها، و تعزيز العناصر المقنعة المتعلقة بها[1]،كما نص هذا المعيار على الإجراءات التي توضح لمحافظ الحسابات كيفية التعامل معها.

الفرع الثاني: الإصدارات الثانية لمعايير التدقيق الجزائرية

صدرت المجموعة الثانية من معايير التدقيق الجزائرية حسب المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016 الصادر عن الوزارة المالية و التي تحتوي على أربعة معايير حيز التنفيذ تتمثل في[2] :

المعيار الجزائري للتدقيق 500 " العناصر المقنعة ":

يبين هذا المعيار مفهوم العناصر المقنعة في إطار تدقيق القوائم المالية وواجبات محافظ الحسابات التي تتعلق بتصميم حيز التنفيذ للتوصل إلى عناصر مقنعة كافية للوصول إلى نتائج مرضية تساعده في إبداء رأيه الفني المحايد.

كما يجب أن تتميز هذه العناصر ببعض الخصائص كالكفاية[3] والملائمة، الدلالة والمصداقية ونذكر أهم الإجراءات التي يجب إتباعها من طرف محافظ الحسابات لتحصيل العناصر المقنعة والمتمثلة في:

---

[1] الوزارة المالية، القرار 002، " **المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق (210-505-560-580)** "، نفس المرجع السابق، ص5-6.

[2] المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، الصادر عن وزارة المالية، والمتوفر بالموقع الرسمي للمجلس الوطني للمحاسبة، http://www.cnc.dz/reglement.asq تاريخ الإطلاع: 10-02-2024.

[3] المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 اكتوبر 2016، الفقرة من 6-9 من نص المعيار الجزائري للتدقيق 500" **العناصر المقنعة** "

- تفتيش السجلات والوثائق.
- تفتيش الأصول العينية.
- الملاحظة المادية.
- طلب المعلومات طلب التأكيدات الخارجية.
- الرقابة المحاسبية.
- إعادة التنفيذ.
- الإجراءات التحليلية.

المعيار الجزائري للتدقيق 300 "تخطيط تدقيق الكشوف المالية" :

التخطيط لمهمة التدقيق[1] عملية مستمرة وغالبا ما تكون بعد فترة مرتبطة بنهاية التدقيق السابق ويتواصل طوال المهمة إلى غاية انتهاء من التدقيق الجاري.

إن هدف محافظ الحسابات من التخطيط لمهمة التدقيق هو ضمان فعالية تنفيذ أعمال التدقيق عن طريق وضع خطة تنظيمية و برنامج عمل يتوافق مع حجم الشركة وطبيعة نشاطها و بدوره يهدف هذا المعيار إلى مساعدة محافظ الحسابات في تسيير مهمة التدقيق و تحديد و حل المشاكل المحتملة و كيفية تجنبها في الوقت المناسب بالإضافة الإشراف على مراجعة أعمال فريق العمل ،التعرف على الجوانب الهامة و منحها العناية المناسبة، اختيار أعضاء الفريق ذات كفاءة وقدرات كافية .

المعيار الجزائري للتدقيق 510 " مهام التدقيق الأولية":

ينص هذا المعيار عن واجبات محافظ الحسابات فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في إطار التدقيق الأولي وأيضا تتضمن الأرصدة الافتتاحية المبالغ الواردة في القوائم المالية للعناصر الموجودة في بداية الفترة و التي يتوجب على أساسها تقديم المعلومات و البيانات كالطريقة المحاسبية في عرض الحسابات للسنوات السابقة والالتزامات خاصة خارج الخزينة

[1] المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 اكتوبر 2016، الصادر عن وزارة المالية، الفقرة 1و2.

والهدف من المعيار هو جمع و الحصول على العناصر المقنعة و الملائمة و الكافية التي تسمح له بضمان نقل أرصدة السنة المالية بطريقة صحيحة خالية من الأخطاء[1].

المعيار الجزائري للتدقيق 700 "تأسيس الرأي و تقرير التدقيق على الكشوف المالية"

يوضح هذا المعيار التزام محافظي الحسابات بتقديم رأي حول القوائم المالية للشركة وشكل ومضمون تقرير محافظ الحسابات عندما يتم وفق معايير التدقيق الجزائرية.

وتتمثل أهداف المعيار 700 في إبداء رأي حول القوائم المالية يكون على أساس تقييم العناصر المقنعة المجمعة والتعبير بوضوح و مصداقية لهذا الرأي و يكون على شكل تقرير كتابي[2].

المطلب الثالث: الإصدارات الثالثة والرابعة لمعايير التدقيق الجزائرية

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض الإصدارات الثالثة و الرابعة للمعايير الجزائرية للتدقيق و قد أصدرت بقرارات من الوزير المكلف بالمالية و التي نصت في مادتها الأولى على "يهدف هذا القرار إلى وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للتدقيق" و تحتوي كل مجموعة على أربعة معايير

الفرع الأول: الإصدارات الثالثة لمعايير التدقيق الجزائرية

صدرت المجموعة الثالثة من معايير التدقيق الجزائرية حسب المقرر 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 الصادر عن وزارة المالية و الذي يهدف إلى وضع أربعة معايير وطنية تتمثل في

المعيار الجزائري للتدقيق 520 " الإجراءات الأولية" :

يبين هذا المعيار مدى استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها والزامية محافظ الحسابات أداء لإجراءات مثبتة أثناء استعراض تناسق مجمل الحسابات الذي تتم في نهاية التدقيق، كما يهدف إلى جمع العناصر المقنعة الدالة والموثوقة من خلال وضع الإجراءات التحليلية

[1] حراث نخلة، بن حمو عصمت محمد (2022)، **المعايير الجزائرية للتدقيق و دورها الفعال في إرساء مبادئ حوكمة الشركات**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 11/ العدد 02.

[2] أحمد عمري، زين الدين العابدين، **تقرير المدقق الخارجي بين المعيار الجزائري 700 و نظيره الدولي**، المجلد 21/العدد 02، (6 ،2021،11).

المادية، والقيام بهذه الإجراءات في تاريخ قريب من نهاية أعمال التدقيق للتأكد من التناسق ما بين معرفته المكتسبة للكيان وقوائمه المالية[1].

المعيار الجزائري للتدقيق "570 استمرارية الاستغلال":

يوضح هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشوف الخاصة بفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوف المالية، كما يهدف الى جمع العناصر المقنعة الكافية والمتعلقة بمدى التزام الإدارة في إعداد كشوفها المالية لفرضية استمرارية الاستغلال واستخلاص النتائج حول ورود حالة عدم يقين أو ظروف من شأنها بعث شك كبير في قدرة الكيان على مواصلة استغلاله منطلقا من العناصر التي تم جمعها سابقا وتحديد تأثير ذلك على تقرير محافظ الحسابات[2].

المعيار الجزائري للتدقيق "610 استخدام أعمال المدققين الداخلي"

نص هذا المعيار الجزائري شروط وفرصة انتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي إذ تبين له طبقا لأحكام المعيار 315 (المعيار الجزائري التعرف على مخاطر الاختلالات المعتبرة وتقييمها، عن طريق معرفة الكيان ومحيطه) . أن وظيفة التدقيق الداخلي بإمكانها أن تكون ذات دلالة للقيام بمهمته ،ويهدف تحديد إمكانية وإلى مدى تستخدم الأعمال الخاصة للمدققين الداخليين وفي حالة استخدامها تحديد مدى ملائمة أعمال المدققين للاحتياجات التدقيق[3].

المعيار الجزائري للتدقيق "620 استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق":

يبين هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب الخبرة في ميدان ما غير المحاسبة والتدقيق، كما يوضح إلى كيفية الأخذ باستنتاجات الخبير، إضافة إلى تحديد

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المقرر رقم 23، وزارة المالية، المؤرخ في 15مارس 2017، المتضمن الإصدارات الثالثة لمعايير التدقيق الجزائرية، (2017).

[2] مجلة دراسات الاقتصادية، بوميسة حنان، تريش محمد. "**تقييم مدى كفاية المعيار التدقيق الجزائري 570 استمرارية الاستغلال**". المجلد 17/ العدد:01. (2023).

[3] طبوش سارة ،مشري حسناء ،(جوان 2022)، مدى الالتزام المدقق الخارجي في الجزائر بمتطلبات المعيار الجزائري للتدقيق رقم 610، دراسة حالة مكاتب التدقيق في سطيف. مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد 05/ العدد.01

الحالات أين يقدر على المدقق ضرورة الاستعانة بالخبير الذي ستعينه وتحديد ما إذا قرر استخدام أعمال الخبير الذي يعينه في حال ما كانت هذه الأعمال ملائمة لاحتياجات التدقيق.

- لا يعالج هذا المعيار عندما تكون الفرقة المكلفة بالمهمة من عضو أو تحصل على رأي من طرف شخص طبيعي أو هيئة لها خبرة في تخصص المحاسبة او التدقيق ، والتي تمت معالجتها في المعيار 220.[1]

الفرع الثاني: الإصدارات الرابعة لمعايير التدقيق الجزائرية

تم إصدار 4 معايير وفقا للمقرر 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة التابع لوزارة المالية ، وهي كالتالي :

المعيار الجزائري للتدقيق "230 وثائق التدقيق" :

يهدف هذا المعيار لمعالجة مسؤولية المدقق في إعداد وثائق لتدقيق الكشوف المالية، مع ذكر طبيعة هذه الوثائق وفائدتها بالنسبة له، كما أوضح بأنها تشكل ملفا كاملا للعناصر المقنعة التي تدعم تقرير المدقق، فهي تؤكد على أن العملية قد خطط لها من قبل وتم تأديتها وفقا للمعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى ، كما أنها تسهل عملية الرقابة.[2]

المعيار الجزائري للتدقيق"501 العناصر المقنعة –الاعتبارات الشخصية" :

يوضح هذا المعيار مدى اعتماد المدقق على عناصر مقنعة كاملة وفقا للمعيارين 330 و 500 وكذلك المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى المعنية وهذا فيما يخص جوانب محددة تسمى المخزونات والقضايا والنزاعات التي تلزم الكيان في إطار تدقيق الكشوف المالية ويتمثل الهدف من هذا المعيار في الحصول على عناصر مقنعة كافية وملائمة فيما يخص :

- وجود المخزونات وحالتها.
- اكتمال احصاء القضايا التي تلزم المؤسسة.

[1] بكيحل عبد القادر، اهمية تبني معايير الدولية للتدقيق في البيئة الاقتصادية الجزائرية. مجلة اقتصادية شمال افريقيا، المجلد 14/العدد 08. 2018.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2018)، المقرر رقم 77، وزارة المالية، المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 المتضمن الاصدارات الرابعة لمعايير التدقيق الجزائرية.

- تقديم المعلومات الواجب الإفادة بها خاصة تلك المتعلقة بالقطاع وفق للمعيار المحاسبي المطبق .[1]

المعيار الجزائري للتدقيق " 530 السبر في التدقيق " :

يوضح هذا المعيار سبل استخدام السبر الإحصائي والغير الإحصائي ويقوم بمراجعة تفصيلية ويقيم نتائج السبر ويتمم المعيار 530 "السبر في التدقيق" المعيار الجزائري (500)الذي يعالج واجبات المدقق في إطار تحديد وانجاز إجراءات التدقيق.

من أنواع المعرفة المتاحة ، والتي تمكنه من التنبؤ بالأخطار الغير المنظورة والتي قد تلحق الضرر بالآخرين، الموجهة إلى جمع العناصر المقنعة الكافية والملائمة التي تمكنه من استنتاجات معقولة والتي يبني عليها رأيه، ويهدف هذا المعيار إلى حصول المدقق على قاعدة معقولة يستخرج منها الاستنتاجات حول المجتمع الإحصائي الذي اختار منه العينة .[2]

المعيار الجزائري للتدقيق "540 تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية بالقيمة الحقيقة والمعلومات الواردة بها".

يهدف المعيار الجزائري 540 إلى معالجة واجبات محافظي الحسابات المرتبطة بالتقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية بالقيمة الحقيقة والمعلومات الواردة بها في إطار تدقيق القوائم المالية وتضم واجبات المطلوبة التي تخص الاختلالات المرتبطة بالتقديرات المحاسبية الفردية وتقدم مؤشرات تحيز محتملة أدخلتها الإدارة، وكذلك جمع العناصر المقنعة الكافية ولتحقق من التقديرات بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقة المدرجة في القوائم المالية كانت مسجلة أو مقدمة كمعلومة معقولة والمعلومات المقدمة في الملحق المتعلق بها ذات دلالة وهذا في المرجع المحاسبي المطبق[3]

---

[1] نوح لبوز، وبوعالق مبارك، (2019) .تاثر تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق في جودة تقارير محافظ الحسابات –دراسة ميدانية – مجلة اضافات اقتصادية، المجلد 03/العدد 02.

[2] لصنوني حفيظة، (2022) درجة الالتزام بمعايير التدقيق الجزائري "السبر في التدقيق 530" في الجزائر .دراسة حالة عينة من مهن المحاسبة .مجلة اقتصاديات شمال ايفريقيا ، المجلد 18\ العدد 28.

[3] العبيدي حمزة (ديسمبر2022) . تدقيق تقديؤات التدقيق المحاسبية من قبل محافظ الحسابات وفق معيار التدقيق الجزائري NAA–540 دراسة تحليلية – مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية والادارية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

سنعرض في هذا المبحث بعض الدراسات السابقة منها المحلية والأجنبية وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

أولا: دراسة (رضا و خ.ايمان)، التدقيق الخارجي في الجزائر بين منظور معايير التدقيق الدولية و معايير التدقيق الجزائرية ، مقال منشور على مستوى مجلة المعارف المجلد 14/العدد 201901 :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التنظيم المهني للتدقيق في الجزائر و الهيئات المشرفة على ذلك قصد التعرف على شروط ممارسة المهنة ، كما تم عرض معايير التدقيق الدولية و كذا معايير التدقيق الجزائرية و المقارنة بينهما و معرفة ما يعتمد عليه المهنيين في اداء مهامهم.

وللإجابة عن الاشكالية اتبع الباحث المنهج الوصفي و المنهج التحليلي بتوزيع قوائم استبيان على عينة من المهنيين المختصين (محافظي الحسابات، خبراء مهنيين، أساتذة جامعيين) لهدف الوصول إلى نتائج و التي تمثلت في أن مهنة التدقيق في الجزائر تنظمها التشريعات سارية المفعول أهمها القانون 10-01 المنظم للمهن محافظي الحسابات، خبراء محاسبيين، محاسبين المعتمدين، وتنظمها معايير التدقيق الجزائرية . وأهم ماإستخلصه الباحث في هذه الدراسة أن ممارسي مهنة التدقيق في الجزائر يعتمدون بكثرة على معايير التدقيق الدولية ، و هذا كون معايير التدقيق الجزائرية حديثة النشأة وهي 16 معيار فقط و ما زالت لا تتوفر على العديد من متطلبات مهنة التدقيق الكفيلة بإنجاحها.

ثانيا: دراسة (ضويفي حمزة ، فؤاد عنوان) ، بعنوان :مدى التزام مراجعي الحسابات بالمعايير الجزائرية للتدقيقNAA –دراسة عينة من مراجعين– مجلة المحاسبة التدقيق و المالية ، المجلد 02 \العدد01، 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى عرض معايير التدقيق الجزائرية التي أصدرتها من 2016قصد التأكد من مدى التزام مراجعي الحسابات بالمعايير الجزائرية للتدقيق و تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والاستنباطي و دعم الباحث دراسته بتوزيع استبيان على مجموعة من خبراء المحاسبيين و محافظي الحسابات، ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة أن الجزائر تسعة جاهدة لإصدار معايير

وطنية للتدقيق تتناسب مع البيئة المهنية في الجزائر و ذلك لضبط و تنظيم عمل محافظي الحسابات و جعلها تتوافق مع المعايير الدولية باعتبار أن المعايير الجزائرية قامت بتبني بعض المعايير الدولية للتدقيق مع اختلافات بسيطة ، كما توصلوا في هذه الدراسة إلى عدم الالتزام الكامل بالمعايير الجزائرية للتدقيق حيث كان الالتزام شكليا و ليس مضمونا و سبب ذلك إلى عدم الفهم الجيد لمحتوى المعايير بسبب نقص التكوين المهني و الغموض حول هذه الأخيرة . أما في الجانب التطبيقي توضح من خلال نتائج الاستبيان أن المهنيون يحاولون قدر المستطاع الالتزام بالمعايير الجزائرية عند أداء مهامهم.

ثالثا: دراسة(خلاصي عمر و بن لولو سليم بدر الدين) ، بعنوان : مدى التزام محافظ الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الجزائرية والدولية في إعداد التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية–دراسة ميدانية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري تلمسان(OPGI) 2020.

تهدف الدراسة إلى إظهار مدى تأثير واعتماد محافظ الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية عند قيامه بمهمة التدقيق وفحص القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية. وذلك من خلال القيام بدراسة تطبيقية في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري، فتم التوصل إلى أن محافظ الحسابات أثناء قيامه بمهمته يعتمد على جل معايير التدقيق الجزائرية الصادرة إلى يومنا هذا ، ولكن يعتمد عليها كعمل اكتسب بالخبرة المهنية وليس كإرشادات صادرة من هيئات المعايير المحاسبية الدولية واقتباسات تمت منها إصدار معايير التدقيق الجزائرية لغرض التقيد والالتزام عند ممارسة مهنة محافظي الحسابات ، وبذلك تم التوصية بأن يتم فتح معاهد تكوينية لمحافظي الحسابات لانتقال هذا الأخير من العمل الكلاسيكي لعمل علمي وتقني يواكب كل التطورات والإصدارات الجديدة في ميدان التدقيق.

رابعا: دراسة (سيلاوي ابراهيم) ،واقع و آفاق التدقيق الخارجي في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية ISA و معايير التدقيق الجزائرية NAA ، اطروحة دكتوراه ، محاسبة و تدقيق ، جامعة البليدة 02، 2020 :

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل الواقع المهني لمهنة التدقيق في الجزائر و كل ما يتعلق بالمعايير الجزائرية و الدولية للتدقيق و الاطلاع على آراء المهنيين حول فعالية معايير التدقيق الجزائرية و مدى مواكبتها مع المعايير الدولية للتدقيق ، و للإجابة عن الإشكالية اعتمد الباحث على المنهج الوصفي و التحليلي وتوزيع استبيان على الأطراف المعنية(محافظي الحسابات، أساتذة جامعيين وخبراء

محاسبيين) وبناءا على كل ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها التدهور الذي صاحب المهنة في الجزائر تحت ظل القانون 91-08 وعدم مواكبته التطورات الدولية السائدة في مهنة التدقيق الخارجي وهو ما يعتبر السبب الرئيسي لقيام الجزائر بإصلاح منظومتها، إضافة الى عدم التحكم الجيد في تأطير محافظي الحسابات والنقص في جودته في ظل القانون 91-08 .

أما بخصوص القانون 10-01 المتعلق بتنظيم المهن فهو يعد الطريقة المستحدثة في تكوين محافظي الحسابات ما جعل المهنة أكثر تنظيما ، كما توصل الباحث إلا أن الإجراءات المتبعة في إصدار معايير التدقيق الجزائرية لم تكن واضحة و عدم الإلمام الجيد لهذه المعايير من قبل المهنيين و ذلك نتيجة نقص الدورات التدريبية و التكوينية و انعدام التواصل بين ممارسي المهنة ، إلا أن الاعتماد على معايير التدقيق الجزائرية عند تدقيق القوائم المالية سيسمح بزيادة ثقة الأطراف المستفيدة لها. وفي ضوء هذه النتائج وردت بعض التوصيات.

خامسا: دراسة(طواف فاتح، رقايقية فاطمة الزهراء) ، بعنوان : اثر التزام محافظ الحسابات بالمعايير الوطنية للتدقيق على جودة التدقيق الخارجي – دراسة ميدانية على عينة من محافظي الحسابات في ولايات الشرق الجزائري،2022.

تهدف هذه الدراسة إلى ضرورة تبني محافظي الحسابات للمعايير الجزائرية للتدقيق باعتبارها الخطوط الاسترشادية الحديثة للمهنة، بهدف تعزيز جودة التدقيق الخارجي في البيئة الاقتصادية الجزائرية، ولتحقيق هذا الغرض ثم استخدام استبيان إحصائي موجه إلى عينة من مكاتب محافظ الحسابات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن ابرز العوامل المؤثرة على جودة التدقيق الخارجي يمكن تعزيزها بفعالية بالالتزام بالمعايير الجزائرية للتدقيق ، كما يكمن لمحافظ الحسابات تدارك بعض النقائص، من خلال السعي بجدية إلى الرقي بأعمال التدقيق إلى المستوى العالمي ، أهمها ضرورة تنظيم دورات تكوينية لمحافظي الحسابات في الجزائر و ذلك لشرح المفاهيم والتعرف اكثر على المعايير الجزائرية للتدقيق ، وتطوير مناهج التعليم العالي في ميدان المحاسبة والتدقيق.

سادسا: دراسة (وليد عبد السلام) ،اثر تطبيق معايير التدقيق الجزائرية الخاصة بأدلة الإثبات في تحسين عمل مدققي الحسابات في الجزائر ، أطروحة دكتورة ، محاسبة و وجباية معمقة ،جامعة البشير الإبراهيمي ، برج بوعريريج 2022 :

تهدف هذه الدراسة إلى مدى تأثير تطبيق معايير التدقيق الخاصة بأدلة الإثبات في تحسين عمل محافظي الحسابات في الجزائر بالنسبة للمهنيين و دراسة موضع معايير التدقيق الجزائرية ضمن عملية التدقيق و التعرف على مدى التزام محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية و توضيح مرجعية إعدادها ، وللإجابة عن الإشكالية اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي و في الجانب التطبيقي دعم دراسته بالاستبيان و المقابلة الشخصية لهدف تجميع معلومات من الميدان للوصول إلى نتائج و التي تلخص أهمها في أن المرجعية المعتمدة في إعداد المعايير الجزائرية للتدقيق هي معايير التدقيق الدولية أي أن الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق في الجزائر قد تبنها بشكل كامل ، و كذا افتقار معايير التدقيق الجزائرية الخاصة بأدلة الإثبات إلى دليل تطبيقي بالمقابل فان هذه المعايير تساهم في رفع جودة التدقيق في الجزائر باعتبارها عمل ميداني لا يمكن الاستغناء عنها من طرف المهنيين في أداء مهامهم . كما توضح من خلال الدراسة الميدانية أن محافظي الحسابات في الجزائر يطبق غالبا معايير التدقيق الجزائرية و ذلك لصعوبتها فهي تعاني من بعض النواقص ، و الحاجة الملحة لإصدار معايير ترفع من جودة التدقيق في الجزائر ، كما أقدم الباحث على مجموعة من التوصيات موجهة لعدة أطراف نذكر منها الأخذ بعين الاعتبار تجربة الدول العربية في تبني المعايير الدولية للتدقيق لأنه يستحسن مراعاة البيئة الجزائرية عند الإصدار، إنشاء لجان جهوية لمراقبة تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق و إعطاء ضمانات أكثر لمحافظي الحسابات ، وإعداد سلم أتعاب موحد بين المهنيين، كذلك توفير دليل تطبيقي لمعايير التدقيق الجزائرية لضمان الالتزام بها دون عراقيل أو صعوبات.

سابعا: دراسة (حراث نخلة ، بن حمو عصمت محمد)، المعايير الجزائرية للتدقيق ودورها الفعال في إرساء مبادئ حوكمة الشركات، جامعة مستغانم،2022:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المعايير الجزائرية للتدقيق والتوضيح دورها في تفعيل حوكمة الشركات ، وهذا من خلال التطرق إلى مختلف المعايير التي تم تبنيها إلى حد الساعة ومحاولة معرفة مدى مساهمتها في تحسين جودة مخرجات عملية التدقيق والتي بدورها تصب في صالح تحقيق حوكمة الشركات.

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها مساهمة المعايير الجزائرية للتدقيق في تكريس مبادئ الحكومة على مستوى المؤسسات الاقتصادية وضمان الشفافية والعدالة لمعلوماتها المالية، وكذا توجيهها للمدقق حتى يستطيع جمع الأدلة الكافية التي تبرهن صحة رأيه حول عدالة القوائم المالية لتلك المؤسسات ، وتعزيز ثقة أصحاب المصالح فيها.

ثامنا: دراسة (بوحفص رواني) مجلة بعنوان : واقع مهنة محافظ الحسابات في ظل معايير التدقيق الجزائريةNAA – .المجلد 23/ العدد1 ، 2023.

يهدف هذا المقال الى دراسة واقع مهنة محافظ الحسابات في ظل معايير التدقيق الجزائرية NAA وكذلك الإشارة إلى معايير تقارير محافظ الحسابات NRCAC وقياسها مع معايير التدقيق الدولية ، توصلت الدراسة إلى أن معايير التدقيق الجزائرية NAA هي نسخة طبق الأصل لمعايير التدقيق المعترف بها دوليا وهي معايير إرشادية يستدل بها محافظو الحسابات لحل مختلف المشاكل التي تعاني منها مهنة التدقيق القانوني في الجزائر ، رغم انه تم إعدادها دون وجود تحليل معمق للبيئة المحاسبية الجزائرية ، كما تؤكد هذه النتائج على ضرورة إعداد دليل إرشادي متكامل لمعايير التدقيق الجزائرية NAA ومعايير تقارير محافظ الحسابات NRCAC وخصوصا عن تدقيق الشركات الكبرى مثل شركة سوناطراك حتى يتم استدراك مختلف الفجوات وتصحيحه.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

أولا: Une étude réalisée par (Dr. Ali Suleiman Al-Naami), intitulée Domaines de contribution des normes professionnelles générales pour l'audit à la qualité et à l'amélioration de la performance professionnelle de l'auditeur externe - une étude de terrain sur les auditeurs dans le gouvernorat de Gaza, «Palestine», 2013.

Cette étude vise à clarifier l'impact des normes professionnelles générales de l'audit sur la qualité de la performance et de l'évaluation de l'auditeur externe. Un questionnaire a été réalisé qui comprenait 3 axes et distribué à 111 bureaux d'audit. 89 questionnaires ont été répondus, ce qui représente un taux de retour.

de (80,2) %. Le programme statistique SPSS a également été utilisé. Dans l'analyse et l'utilisation de traitements statistiques appropriés, l'étude a montré un ensemble de résultats comprenant :

- L'attention portée par l'auditeur au professionnalisme requis dans le processus d'audit et de reporting améliore sa performance professionnelle et la qualité de son travail.
- Organiser des consultations sans participer à la prise de décision a un impact positif sur la neutralité et l'indépendance du comptable.

L'étude a également présenté un ensemble de recommandations, notamment:

- L'auditeur doit être indépendant en action et en apparence lorsqu'il exerce la profession d'audit et fournit d'autres services administratifs.
- Les teneurs de comptes qui pratiquent l'audit doivent être appliqués scientifiquement et pratiquement.
- Il est nécessaire que les comptables obtiennent des qualifications élevées dans le domaine de la comptabilité et de l'audit, augmentent leurs années d'expérience et suivent des formations intensives dans divers aspects de l'audit.

ثانيا: Une étude de (Fahda bint Sultan bin Abdul Rahman Al-Sudairy) intitulée Le rapport de l'auditeur externe à la lumière de l'application des normes internationales d'audit entre le point de vue des professionnels travaillant dans les bureaux d'experts-comptables du Royaume d'Arabie Saoudite, Revue Scientifique de Recherches et d'Etudes Commerciales, Volume 33 / Numéro 01, année 2019 :

Le but de cette étude est de connaître l'opinion des professionnels travaillant dans les bureaux d'experts-comptables en Arabie Saoudite et l'étendue

de leur sensibilisation et de leur engagement envers les normes internationales d'audit et leur impact sur la profession d'audit. Le chercheur s'est également appuyé sur l'aspect appliqué de la distribution du formulaire de questionnaire aux professionnels des bureaux d'experts-comptables en Arabie Saoudite (expert-comptable, comptable en management, bourse de l'Organisation saoudienne des experts-comptables), A travers cette étude, le chercheur est parvenu à un ensemble de résultats dont le plus important est que l'application des normes internationales d'audit contribue à des changements radicaux dans la forme et le contenu du rapport de l'auditeur. Ils constatent également que ce dernier contient de nombreux détails dans le rapport. profession et que l'auditeur en Arabie Saoudite n'a pas de difficulté à appliquer les normes d'audit internationales, car elles ne diffèrent pas des normes locales. En effet, les normes d'audit internationales donnent au rapport clarté et transparence, et contribuent également à améliorer la qualité des rapports financiers. et les garder à l'écart des préjugés.

ثالثا: Une étude de (Mahmoud Abdel Qader Abu Zaid Agha) intitulée Le rôle des normes internationales d'audit dans l'amélioration de la valeur communicative des rapports d'audit à des fins d'investissement, Journal de l'Université ouverte d'Al-Quds pour la recherche administrative et économique, Palestine, Volume 05 / Numéro 13, année 2020 :

Cette étude visait à connaître le rôle des normes internationales d'audit dans l'amélioration de la communication des rapports d'audit à des fins d'investissement, compte tenu de l'importance du rapport d'audit au niveau mondial sur les marchés financiers, car il s'agit d'un guide honnête des données financières. Le chercheur s'est appuyé dans son étude analytique sur l'étude du contenu des données financières des sociétés fusionnées à la bourse de Damas au cours des périodes s'étendant entre 2012 et 2018, sur la base de laquelle les

rapports d'audit publiés ont été classés en trois groupes (rapports propres, rapports propres avec un paragraphe de confirmation, rapports conservateurs) Ensuite, un test d'analyse unidirectionnelle de la variance et une simple analyse de régression de la variance ont été effectués avant et après la publication des nouvelles normes internationales d'audit afin de déterminer dans quelle mesure ces normes améliorent la valeur communicative des rapports d'audit à des fins d'investissement. L'étude a également conclu que les normes internationales d'audit ont un rôle important à jouer dans l'amélioration de la valeur communicative des rapports d'audit, grâce aux modifications qui ont été apportées, et l'étude a également recommandé la nécessité de suivre en permanence les modifications apportées aux normes. améliorer encore la qualité des rapports d'audit.

رابعا: Une étude de (Ali Karim Awaid), intitulée : La qualité de la performance de l'auditeur externe à la lumière des normes d'audit internationales et des variables d'environnement externe - Volume 2 / Numéro 3, 2021 :

L'étude a examiné le niveau de qualité de la performance de l'auditeur externe selon les normes d'audit internationales et l'impact des variables environnementales externes sur celle-ci. L'étude reposait sur l'hypothèse selon laquelle l'amélioration de la qualité de la performance de l'auditeur externe et la garantie de l'équité et de l'objectivité des rapports professionnels nécessitent le respect des normes internationales d'audit d'une manière professionnelle et technique, tout en les intégrant aux variables environnementales externes.

Le chercheur a adopté l'approche corrélationnelle descriptive pour analyser la relation entre les variables et a constaté qu'il existe une relation statistiquement significative entre les normes d'audit internationales et la qualité de la performance de l'auditeur externe, les variables environnementales

externes et la qualité de la performance de l'auditeur externe. L'étude s'est conclue par un ensemble de conclusions et de recommandations visant à l'importance de nommer un auditeur externe professionnel et compétent pour garantir la qualité des pratiques de contrôle, en mettant l'accent sur l'intégrité, l'objectivité et la transparence. L'étude a également souligné l'importance de doter l'auditeur externe d'aptitudes, de compétences et de formation, ainsi que de sa compréhension des normes internationales d'audit, en plus de sa capacité à comprendre l'impartialité et à soumettre des rapports d'audit de manière juste et précise, car c'est la condition sine qua non. lien entre l'auditeur et les besoins et exigences de nombreux utilisateurs, y compris la haute direction, les investisseurs et les créanciers, afin de contribuer au renforcement de la gouvernance d'entreprise et de faciliter le processus de prise de décision.

خامسا: Analyse du processus de normalisation de ،Étude (Isabelle fabioux) ، France، université Angers، dissertation doctorale،l'audit en France : 2021

L'étude visait à analyser et comprendre le processus d'émission des normes de contrôle françaises en les étudiant avec une approche historique. L'un des résultats les plus importants et marquants obtenus dans cette étude est que les normes de contrôle internationales constituent la règle de base et le contenu original qui contribue à l'émission. normes de contrôle locales, la France ayant adopté les Normes internationales d'audit. Cependant, le processus d'élaboration des normes françaises de contrôle est toujours en cours et renouvelé sans interruption. A travers les résultats obtenus, le chercheur a présenté un ensemble de recommandations dont les plus importantes portent sur les particularités du processus d'élaboration des normes françaises de contrôle et sur la prise en compte de l'environnement professionnel du contrôle en France.

سادسا: Étude (Ahmed Kamal Matlaw), L'impact de l'application des normes d'audit internationales pour les preuves probantes sur la qualité de l'information comptable, une étude de terrain dans l'environnement des affaires yéménite, Université de Sana'a, République du Yémen, année 2021 :

Cette étude visait à connaître l'impact de l'application des normes d'audit internationales aux preuves en présentant les normes d'audit internationales et en étudiant la qualité de l'information comptable et ses caractéristiques au Yémen en menant une étude de terrain où le chercheur s'est appuyé sur la conception d'un formulaire de questionnaire et l'a dirigé vers un échantillon de la population étudiée représentée par des gouverneurs de comptes et des comptables agréés au Yémen, et analysé les données via le programme statistique SPSS, l'étude a montré plusieurs résultats, notamment la présence d'un impact de l'application des normes internationales d'audit en matière de preuves sur la qualité de l'information comptable. En outre, l'application des normes internationales d'audit a plus d'impact sur les caractéristiques qualitatives fondamentales de l'information comptable que sur son impact. sur les caractéristiques sous-qualitatives. Le chercheur a formulé des recommandations, notamment : renforcer le rôle de surveillance et travailler à la préparation de documents de travail spéciaux lors de la publication de nouvelles normes ou de la modification des normes précédentes pour garantir leur application optimale, et élargir la divulgation des informations financières pour améliorer davantage la qualité des rapports financiers.

المطلب الثالث: ميزة الدراسة

سنعرض في هذا المطلب إبراز أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة، حيث نجد أن بعض الدراسات اشتركت في تناول التدقيق الجزائري في ظل الاصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية،

وبعضها ركز على تبني الجزائر للمعايير الدولية للتدقيق، وتطرقت الدراسات إلى مفاهيم التدقيق الجزائرية والدولية من مفاهيم معايير التدقيق الجزائرية (تعاريف، هيئات ...) ومحافظي الحسابات (مسؤوليات، وشروط التعيين ...) وتشابهت بعض الدراسات في المناهج المستخدمة في الدراسة فأغلبها اعتمد على المنهج الوصفي واستخدام معظمها استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات من الميدان المهني.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو أنها تناولت موضوع مهم في الواقع المهني الحالي للتدقيق الخارجي في الجزائر و هو مدى اعتماد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية ، كما تم التطرق الى كل المعايير الجزائرية للتدقيق الصادرة لحد الان ، كما تلخص دراستنا جوانب المهنة في الوقت الحاضر.

واتخذنا في دراستنا الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات بكل مصداقية و ذلك بتسليط الضوء على جميع معايير التدقيق الجزائرية بدون استثناء(16 معيار) لمعرفة مدى التزام المهنيين بكل معيار.

خلاصة الفصل

من خلال بحثنا هذا اتضح ان مهنة التدقيق تهتم بفحص الدفاتر والسجلات لغرض التأكد من صحة ومصداقية القوائم المالية ، كما تبين أن مهنة محافظ الحسابات في الجزائر مرت بعدة مراحل منذ تبنيها أول مرة وقد شهدت عدة إصلاحات من بينها قانون 10-01 الذي فصل بين المهام الثلاث (محاسب معتمد ، محافظ الحسابات ، خبير محاسبي) كما أعطى صورة جديدة لممارسة المهنة في الجزائر ، حيث قام هذا الأخير بتحديد المهام التي تندرج تحت هذه المهنة متطرقا إلى حقوق وواجبات والمسؤوليات التي يجب أن يتحلى بها محافظ الحسابات في سبيل تحقيق النزاهة والشفافية ، ووفقا لما جاء به هذا القانون من مراسيم وإقرارات منها ما أسس لإنشاء هيئات متعلقة بالمهنة ولجان مشرفة على إصدار معايير التدقيق الجزائرية بداية من سنة 2016 والتي صدرت فيها المجموعة الأولى و الثانية ثم تليها سنة 2017 بمجموعة الثالثة وسنة 2018 فقد صدرت المجموعة الرابعة من معايير التدقيق الجزائرية ، وبهذا تكون الجزائر قد تبنت 16 معيار إلى غاية يومنا هذا لمواكبة التطور الاقتصادي العالمي نظرا للتعاملات الخارجية للجزائر والتي من خلالها تم تحسين فعالية أداء المهنة وذلك بتطبيق هذه المعايير التي تساعد محافظ الحسابات على قيام بأعمالهم بدقة وجودة عالية.

الفصل الثانـي

الدراسة الميدانية حول مدى اعتماد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية

تـمهـيـد:

قصد تحقيق إسقاط جيد للجانب النظري المدروس في الفصل السابق والوصول إلى النتائج السابقة تمكننا من الإجابة على الإشكالية التي تتمحور على معرفة مدى التزام محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية والتي من شانها تأكيد صحة الفرضيات تم استخدام أسلوب المسح الميداني لجمع البيانات المتمثلة في استقصاء أراء محافظي الحسابات والخبراء والمحاسبين المعتمدين وأساتذة الجامعة وهذا من خلال توزيع استمارة استبيان مصممة لغرض علمي دراسي .

وللإلمام بجميع جوانب الموضوع تم تقسيم هذا الفصل منهجيا إلى مبحثين كما يلي :

المبحث الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج الاستبيان.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة.

سيتم في هذا المبحث تقديم إجراءات منهجية الدراسة من منهج ، مجتمع وعينة دراسة وأدوات الدراسة وصولا إلى اختبار صدق وثبات أداة الدراسة.

المطلب الأول: منهج ومجتمع وعينة الدراسة

سنعرض في المطلب الآتي منهج الدراسة المعتمد عليه و مجتمع عينة الدراسة المراد اختبارها و دراستها.

الفرع الأول : منهج الدراسة

في إطار تحقيق أهداف الدراسة الميدانية اعتمدنا على المنهج التحليلي وهو إحدى طرق البحث العلمي وبرنامج spss كما اعتمدنا على أداة الاستبيان واختبار صحة الفرضيات أو نفيها من خلال دراسة عينة من خبراء محاسبيين ،محاسبين معتمدين ،محافظي الحسابات وأساتذة جامعيين.

كما تهدف الدراسة إلى الوقوف على معرفة مدى التزام محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية وتم الحصول على البيانات من خلال توزيع الاستبيان ثم تفريغها باستخدام برنامج spss .

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة يعرف على انه جميع المفردات الظاهرة محل الدراسة ، مثلما يعرف على انه جميع الأفراد أو الأشياء التي تكون ضمن موضوع الدراسة وهم محافظي الحسابات ، الخبراء المحاسبيين و الأساتذة الجامعيين.

تعريف محافظي الحسابات : هو كل شخص مستقل ومحايد يمكن الاعتماد عليه في فحص وتدقيق كافة المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المعروضة عليه وصولا إلى إعداد تقرير يحمل رأيه الفني المحايد المكتوب والمصادق عليه، ويكون كممثل قانوني يعمل باسمه الخاص وتحت مسؤوليته الخاصة ويكون مؤهل لممارسة المهنة

تعريف الخبير المحاسبي : يعرف على انه كل شخص يمارس بصفة عادية ويتمتع بالاستقلالية وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وتقويم وفحص وتحليل محاسبة كافة المؤسسات والهيئات .

تعريف الأستاذ الجامعي : هو شخص يعمل في مؤسسة تعليم عالي، يقوم بتدريس المواد الأكاديمية والبحث العلمي، بالإضافة إلى الإشراف على رسائل الطلاب والمشاركة في إدارة البرامج الأكاديمية.

وعند اختيارنا لمجتمع الدراسة وضعنا الخبرة والشهادة شرط أساسي من اجل القدرة على الحكم على واقع الممارسة المهنية للتدقيق في الجزائر.

الفرع الثالث: عينة الدراسة

تم تحديد حجم العينة من مجتمع الدراسة وقد بلغ عدد أفراد العينة 50 فرد، تم استرجاع 35 استمارة صالحة، وهي نسبة مقبولة عموما وذلك لمواجهتنا لعدة صعوبات عند عملية التوزيع منها عدم تجاوب أفراد العينة مما أدى إلى عدم استرجاع بعض الاستمارات، فحاولنا التماشي مع عدد الاستمارات المسترجعة الصالحة بغرض الحصول على حجم مقبول بعكس أراء مجتمع الدراسة عبر عدة ولايات منها: عين تموشنت، تلمسان، سيدي بلعباس، البويرة، خنشلة، المسيلة ...

واعتمدنا بكثرة على الاستبيان الالكتروني و يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم I: الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان

البيان	العدد	النسبة المئوية
الاستمارات الصالحة	35	%70
الاستمارات غير مسترجعة	15	% 30
إجمالي الاستمارات الموزعة	50	%100

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات الاستبيان

يبين هذا الجدول حجم عينة الدراسة الموزعة الكترونيا و ورقيا والتي بلغ إجمالها 50 استمارة في حين أن نسبة 30 % من هذه العينة لم يتم استرجاعها لسبب عدم تجاوب بعض المهنيين مع الاستبيان و قدر عددها بـــ 15 استمارة ، في حين تم استرجاع 35 عينة صالحة للدراسة.

المطلب الثاني: أساليب وأدوات الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب الى الادوات المستخدمة في الدراسة و اهم الادوات الاحصائية التي اعتمدنا عليها لتحليل الإجابات.

الفرع الأول: أدوات الدراسة

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على استبيان حول " مدى اعتماد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية "وتعد أداة الاستبيان الأكثر استخداما لجمع البيانات خاصة في العلوم الاقتصادية و الاجتماعية، وهي تعد مجموعة من الأسئلة حول موضوع الدراسة وكل فرد من العينة ملزم على الإجابة بنفسه .

يتضمن الاستبيان من 27 سؤال، وتم الاعتماد على طريقة الإجابة الخماسية "سلم ريكارت" LIKERT) (SCALE من 1 إلى 5 علامات حسب معطيات كل سؤال .

أما بخصوص الأسئلة فتميزت بالوضوح مما يسهل ذلك عملية الإجابة والفهم.

تم تقسيم الاستبيان إلى أربعة أجزاء :

* **الجزء الأول** : يضم 04 أسئلة تتمحور على المعلومات و البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

– **المحور الأول:** يضم 10 أسئلة ، و يتمحور حول معرفة مهنة التدقيق الخارجي.

– **المحور الثاني:** يضم 08 أسئلة، يتمحور على معرفة مدى اعتماد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية الخاصة بالتصريحات الكتابية 580.

– **المحور الثالث:** يضم 09 أسئلة، يتمحور حول مدى اعتماد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية الخاصة باستخدام أعمال المدقق الداخلي 610 والالتزام بسبر اراء في اداء مهنة التدقيق 530.

الجدول رقم II : يوضح طريقة الإجابة الخماسية "سلم ريكارت"

المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
العلامة	5	4	3	2	1

يبين الجدول رقم 02 مقياس ريكارت الخماسي والذي يسهل علينا قراءة أراء العينة حول الأسئلة المطروحة من 1إلى 5 تدريجيا من غير موافق بشدة وصولا إلى موافق بشدة ، و يكون المقياس المعتمد لاتخاذ القرار علو النحو التالي :

1 + 0.8 = 1.8 منخفض جدا [1 – 1.8 [،

1.8 + 0.8 = 2.6 منخفض [1.8 – 2.6 [،

2.6 + 0.8 = 3.4 متوسط [2.6 – 3.4[،

3.4 + 0.8 = 4.2 مرتفع [3.4 – 4.2 [،

4.2 + 0.8 = 5 مرتفع جدا [4.2 – 5 [،

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية في هذه الدراسة مستعينين بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في نسخته 27، مع تطبيق الأساليب الآتية:

أولا: الخصائص السيكومترية :

- معادلة ألفا كرونباخ في التناسق الداخلي

ثانيا: فرضيات الدراسة

- اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov
- نتائج الاتساق الداخلي Rho de Spearman.
- التكرارات و النسب المئوية.
- المتوسط الحسابي .
- الانحراف المعياري .

المطلب الثالث: اختبار و صدق ثبات أداة الدراسة

تناولنا في هذا المطلب إلى اختبار مدى ثبات و صدق اداة الاستبيان.

الفرع الأول: اختبار ألفا كرونباخ في التناسق الداخلي

المقصود بالثبات هو أن يعطي الاستبيان النتائج نفسها في كل مرة يتم اعتماده وللتأكد من صدق و ثبات الاستبيان المستخدم من خلال هذه الدراسة، ومعرفة مدى ملائمة فقراتها لأغراض التحليل، وذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخ قصد قياس مدى التناسق بين إجابة الأفراد، وتمثل القيمة 0.60 أي 60% الحد الأدنى

للمعامل ويدل الارتفاع في قيمة المعامل على ارتفاع قيمة الثبات، كما أن القيم الأقل من 0.60 تدل على عدم صدق وثبات أداة الدراسة.

وعليه تم القيام باختبار الثبات بالنسبة لكل محور من محاور الاستبيان ثم اختبار الثبات للاستبيان ككل أي القيمة الكلية، و يمكن توضيح ذلك من خلال :

الجدول رقم III : اختبار معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبيان

محاور الاستبيان	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	النتيجة
المحور الأول : التدقيق الخارجي	0.815	10	ثابت
المحور الثاني: مدى اعتماد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية الخاصة بالتصريحات الكتابية 580	0.851	08	ثابت
المحور الثالث: مدى اعتماد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية الخاصة باستخدام أعمال المدقق الداخلي 610 و الالتزام بسبر اراء في اداء مهنة التدقيق 530	0.812	09	ثابت

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات SPSS V27

يتضح من خلال الجدول رقم 03 أن قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد الاستبيان أكبر من الدرجة الدنيا والمحددة ب 0.60 حيث تراوحت قيم أبعاد أداة الدراسة بين0.812 و 0.851 كأعلى قيمة وبالتالي يمكننا اعتبار أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية و جيدة من الثبات و الصدق تمكن الباحث من القياس السليم.

الجدول رقم IV : اختبار معامل ألفا كرونباخ و ثبات استبيان الدراسة

عدد الفقرات	اختبار ألفا كرونباخ
27 فقرة	0.933

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات SPSS V27

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول 04 فقد بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ 0.933 أي 93% وهي قيمة عالية و جيدة وأكبر من الحد الأدنى 60% مما يدل على صدق وثبات أداة الدراسة.

الفرع الثاني: نتائج الاتساق الداخلي بمعامل سبيرمان لفقرات المحاور

الجدول رقم V : نتائج معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول

فقرات المحور الأول: التدقيق الخارجي	معامل سبيرمان	القيمة الاحتمالية sig
1/ التعرف الشامل على الشركة المراد تدقيقها للكشف عن وضعية المؤسسة	.773**	001
2/ فحص نقاط قوة و ضعف نظام الرقابة الداخلية	,681**	001
3/ يتم اختيار أفراد المكتب على أساس المؤهل العلمي و الخبرة	,596**	,001
4/ استخدام الأساليب الإحصائية في عملية التدقيق الخارجي	,773**	001
5/ لا يتم الانحياز لأي طرف عند عملية التدقيق	,482**	,003
6/ التأكد من عدم وجود عوامل أو أسباب قد تهدد استمرارية نشاط المؤسسة	,716**	001
7/ التأكد من أن التسجيلات المحاسبية تمت وفق القوانين و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها	,123	482،
8/ يقوم بتوضيح الأخطاء و المخالفات الموجودة في القوائم المالية	,417*	,013
9/ كتابة تقرير حول الأخطار المحتملة للمؤسسة	,712**	001
10/ التأكد من تطبيق الإجراءات المتعارف عليها في النظام الداخلي للمؤسسة	,536**	,001

* ، La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral)

يبين الجدول أعلاه نتائج معامل الارتباط سبيرمان بين كل فقرة من الفقرات التدقيق الخارجي والدرجة الكلية للمجال ، و الذي يوضح أن معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05) ، ومنه يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه حيث يتراوح معامل الارتباط بين (0.123) و (0.773) وهذا المجال كافي لإعطاء حكم إيجابي على درجة التناسق الداخلي بين محاور الاستبيان، و بهذا تعد محاور صادقة من ناحية التناسق الداخلي .

الجدول رقم VI: نتائج معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني

فقرات المحور الثاني: مدى اعتماد محافظ الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية الخاصة بالتصريحات الكتابية 580	معامل سبيرمان	القيمة الاحتماليةsig
1/ يلتزم محافظ الحسابات بكافة واجباته المتفق عليها مع الإدارة حول مهمة التدقيق .	,630**	,001
2/ إرسال طلب تأكيدات خارجية في حال وجود غموض .	,123	,483
3/ تعديل التقرير في حال وجود أحداث لاحقة .	,302	,078
4/ الحصول على إقرارات مكتوبة من طرف الإدارة لدعم أدلة الإثبات الأخرى	,941**	<,001
5/ يتم اختيار المساعدين بناءا على إستراتيجية التدقيق .	,206	,236
6/ تصميم برنامج تدقيق للحصول على أدلة مقنعة و يستجيب لأي أحداث لاحقة أو غير متوقعة .	,941**	<,001
7/ فحص أرصدة حسابات السنة المالية السابقة .	,931**	<,001
8/ تقديم رأي حول القوائم المالية للمؤسسة على أساس تقييم العناصر المقنعة المجمعة .	,941**	<,001

La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral)،*

يبين الجدول أعلاه نتائج معامل الارتباط سبيرمان بين كل فقرة من الفقرات التدقيق الخارجي و الدرجة الكلية للمجال ، و الذي يوضح أن معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05) ، و منه يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه حيث يتراوح معامل الارتباط بين (0.123) و (0.941) و هذا المجال كافي

لإعطاء حكم إيجابي على درجة التناسق الداخلي بين محاور الاستبيان ، و بهذا تعد محاور صادقة من ناحية التناسق الداخلي .

الجدول رقم VII : نتائج معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث

فقرات المحور الثالث : مدى اعتماد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية الخاصة باستخدام اعمال المدقق610 و الالتزام بسبر اراء في اداء مهنة التدقيق 530	معامل سبيرمان	القيمة الاحتمالية sig
1/جمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة المتعلقة بمدى ملائمة تطبيق الإدارة لفرضية الاستغلال في إعداد القوائم المالية	,405*	,016
2/ وضع إجراءات تحليلية لتسهيل مهمة المدقق غي مختلف مراحل عملية التدقيق	,348*	,040
3/ قراءة تقارير المدقق الداخلي من أجل التوصل إلى فهم طبيعة و مدى إجراءات التدقيق و التي نفذها المدقق الداخلي و النتائج المتوصل إليها .	,926**	,001
4/ التأكد من ما إذا قام المدقق الداخلي بتخطيط لعمله و تنفيذه بشكل سليم .	,505**	,002
5/ استعمال خبير لجمع أدلة الإثبات المقنعة و الكافية و الملائمة .	,929**	,001
6/ استعمال خبير للحصول على معرفة تامة و أفضل للمؤسسة .	,297	,084
7/ الالتزام بإعداد أوراق العمل و جمع أدلة الإثبات من أجل توثيق عمله و مدى إتباعه للعناية المهنية أثناء التدقيق	397*،	،018
8/ استخدام السبر في التدقيق	,437**	,009
9/ اكتشاف مدى معقولية التقديرات و السياسات المحاسبية المعتمدة عند إعداد القوائم المالية .	,926**	,001

La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral)،*

يبين الجدول أعلاه نتائج معامل الارتباط سبيرمان بين كل فقرة من الفقرات التدقيق الخارجي والدرجة الكلية للمجال، والذي يوضح أن معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05)، ومنه يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه حيث يتراوح معامل الارتباط بين (0.297) و (0.926) و هذا المجال كافي لإعطاء حكم إيجابي على درجة التناسق الداخلي بين محاور الاستبيان ، و بهذا تعد محاور صادقة من ناحية التناسق الداخلي .

الفرع الثالث: نتائج اختبار خضوع محاور الدراسة للتوزيع الطبيعي

<u>الجدول رقم VIII</u> : يوضح اختبار خضوع البيانات قيد الدراسة للتوزيع الطبيعي

أولا : Kolmogorov-Smirnov المحور الأول

	Statistiques	Ddl	Sig
المحور الأول	.106	35	.200*

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات SPSS V27

يتضح من خلال الجدول الأول أعلاه أن المحور الأول يتبع التوزيع الطبيعي لأن مستوى دلالة **sig> 0.200** وفقا لمخرجات اختبار **Kolmogorov-Smirnov** و منه نرفض القائل أن العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي و نقبل البديل الذي يقول أن البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي .

ثانيا : Kolmogorov-Smirnov المحور الثاني

	Statistiques	Ddl	Sig
المحور الثاني	.132	35	.131*

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات SPSS V27

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المحور الثاني يتبع التوزيع الطبيعي لأن مستوى دلالة **sig < 0.131** وفقا لمخرجات اختبار **Kolmogorov-Smirnov** و منه نرفض القائل أن العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي و نقبل البديل الذي يقول أن البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي .

ثالثا : Kolmogorov-Smirnov المحور الثالث

	Statistiques	Ddl	Sig
المحور الثالث	.165	35	.015*

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات SPSS V27

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مستوى دلالة **sig >0.015** ومنه يمكن القول أن المحور الثالث لا يتبع التوزيع الطبيعي وفقا لمخرجات **Kolmogorov–Smirnov** وعليه نقبل القول على أن البيانات الخاصة بالمحور الثالث لا تتبع للتوزيع الطبيعي .

المبحث الثاني: تفسير نتائج الاستبيان

سنقوم في هذا المبحث بعرض النتائج المتحصل عليها من خلال جمعنا لاستمارات الاستبيان الموزعة على أفراد العينة و كذا اختبار صحة الفرضيات.

المطلب الأول: تفريغ و تحليل عينة الدراسة

انطلاقا من خصائص عينة مجتمع الدراسة (المتغيرات، الجنس، المؤهل العلمي، المهنة، الخبرة المهنية).

أولا : الجنس

الجدول رقم IX : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسب المئوية
ذكر	20	% 75.1
أنثى	15	% 42.9
الإجمالي	34	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات SPSS V27

من خلال الجدول أعلاه و بالنظر لتكرارات أفراد عينة الدراسة و البالغ إجمالها 35 عينة نلاحظ أن عدد الذكور 20 فرد بنسبة 75.1 % و هم الأعلى نسبة ، ونلاحظ أن عدد الإناث قدر ب 15 فرد ما يساوي نسبة 42.9 % .

ثانيا : المؤهل العلمي

الجدول رقم X : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	23	% 65.7
من 40إلى 50 سنة	11	% 31.4
50 سنة و أكثر	01	% 2.9
الإجمالي	**35**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات SPSS V27

يوضح الجدول رقم 06 توزيع تكرارات أفراد العينة حسب متغير العمر والبالغ حجمهم 35 عينة، حيث نلاحظ أن أعلى تكرار يبلغ 23 فرد بنسبة 65.7 % حيث تخص الفئة العمرية الأقل من 30 سنة ، والفئة من 40 سنة إلى 50 سنة بلغت نسبتها 31.4 %، أما الأفراد الذين تتراوح أعمارهم 50سنة وأكثر فقد قدرت نسبتها 2.9 % وهي تمثل أفل قيمة بتكرار 01 .

الجدول رقم XI : يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 05 سنوات	17	%48.6
من 05 إلى 10سنوات	15	%42.9
من 10 إلى 15 سنة	01	%2.9
من 15 سنة و أكثر	02	%5.7
الاجمالي	35	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات SPSS V27

يوضح الجدول أعلاه و بالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة و البالغ حجمها 35 فرد ، نلاحظ من أن عدد الأفراد الذين تقل خبرتهم المهنية من 05 سنوات تمثل أعلى نسبة قدرت ب 48.6% بتكرار 17 فرد، حين عدد الأفراد الذين تتراوح خبرتهم المهنية من 05 سنوات إلى 10 سنوات قدرت نسبتهم المئوية 42.9 % بتكرار 15 فرد، أما الذين تتراوح خبرتهم المهنية ما بين 10 إلى 15 سنة تمثل أقل نسبة بتكرار فرد 01 ونسبة 2.9 %، و الذين تتراوح الخبرة المهنية لديهم من 15 سنة و أكثر فقد قدر عددهم 02 فرد بنسبة 5.7 % .

الجدول رقم XII : يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
ليسانس	05	% 14.3
ماستر	19	%54.3
ماجستير	01	%5.7
دكتوراه	02	%25.7
الإجمالي	**35**	**%100**

من خلال الجدول أعلاه و النظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة البالغ إجمالها 35 فرد ، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين مؤهلهم العلمي ليسانس قدر ب 05 أفراد و بنسبة 14.3 % ، في حين أن الأفراد الذين يملكون مؤهل علمي ماستر قدر عددهم 15 فرد و هي تمثل أعلى نسبة قدرت ب 54.3% ، و تبين من خلال الجدول أن الأفراد الذين يمتلكون مؤهل علمي ماجستير عددهم فرد 01 و هي أدنى نسبة قدرت ب 5.7 % ، في المقابل بلغ عدد الأفراد الذين يملكون شهادة الدكتوراه 02 فرد بنسبة 25.7%

الجدول رقم XIII: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	التكرارات	النسبة المئوية
محافظ الحسابات	11	%31.4
محاسب معتمد	10	%28.6
خبير محاسبي	04	%11.4
أستاذ جامعي	10	%28.6
الإجمالي	**35**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات SPSS V27

من خلال الجدول رقم13 و الذي يوضح توزيع العينات حسب متغير الوظيفة الحالية نلاحظ أن أعلى نسبة هي وظيفة محافظ الحسابات قدرت ب 31.4% حيث بلع عددهم 11 فرد ، أما بالنسبة لوظيفة محاسب معتمد فقدرت نسبتها ب 28.6% و قدر عددهم ب 10 أفراد ، و نلاحظ أن عدد خبراء المحاسبيين بلغ 04 أفراد و هي تمثل أقل نسبة قدرت ب 11.4% ، أما بالنسبة للأستاذ الجامعي فقد قدر عددهم 10 أفراد بنسبة 28.6% .

الجدول رقم XIV : يوضح المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية لمحاور الاستبيان

رقم السؤال	عبارات الاستبيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
/1	التعرف الشامل على الشركة المراد تدقيقها للكشف عن وضعية المؤسسة	3.71	0.987	موافق
/2	فحص نقاط قوة و ضعف نظام الرقابة الداخلية	4.51	0.507	موافق بشدة
/3	يتم اختيار أفراد المكتب على أساس المؤهل العلمي و الخبرة	4.29	0.667	موافق
/4	استخدام الأساليب الإحصائية في عملية التدقيق الخارجي	3.71	0.987	موافق
/5	لا يتم الانحياز لأي طرف عند عملية التدقيق	4.37	0.690	موافق بشدة
/6	التأكد من عدم وجود عوامل أو أسباب قد تهدد استمرارية نشاط المؤسسة	4.23	0.646	موافق
/7	التأكد من أن التسجيلات المحاسبية تمت وفق القوانين و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها	4.66	0.482	موافق بشدة
/8	يقوم بتوضيح الأخطاء و المخالفات الموجودة في القوائم المالية	4.31	0.471	موافق
/9	كتابة تقرير حول الأخطار المحتملة للمؤسسة	3.71	0.667	موافق
/10	التأكد من تطبيق الإجراءات المتعارف عليها في النظام الداخلي للمؤسسة	3.97	0.618	موافق
المحور الأول : التدقيق الخارجي		**4.1486**	**0.42521**	**موافق**
/1	يلتزم محافظ الحسابات بكافة واجباته المتفق عليها مع الإدارة حول مهمة التدقيق	4.43	0.558	موافق

/2	إرسال طلب تأكيدات خارجية في حال وجود غموض .	4.51	0.507	موافق بشدة
/3	تعديل التقرير في حال وجود أحداث لاحقة	4.23	0.731	موافق
/4	الحصول على إقرارات مكتوبة من طرف الإدارة لدعم أدلة الإثبات الأخرى	3.71	0.987	موافق
/5	يتم اختيار المساعدين بناءا على إستراتيجية التدقيق .	4.31	0.471	موافق
/6	تصميم برنامج تدقيق للحصول على أدلة مقنعة و يستجيب لأي أحداث لاحقة أو غير متوقعة .	3.71	0.987	موافق
/7	فحص أرصدة حسابات السنة المالية السابقة .	3.69	0.963	موافق
/8	تقديم رأي حول القوائم المالية للمؤسسة على أساس تقييم العناصر المقنعة المجمعة .	3.71	0.987	موافق
المحور الثاني: مدى اعتماد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية الخاصة بالتصريحات الكتابية 580		**4.0393**	**0.56293**	**موافق**
/1	جمع أدلة الإثبات الكافية و الملائمة المتعلقة بمدى ملائمة تطبيق الإدارة لفرضية الاستغلال في إعداد القوائم المالية	4.31	0.471	موافق
/2	وضع إجراءات تحليلية لتسهيل مهمة المدقق غي مختلف مراحل عملية التدقيق	4.43	0.502	موافق
/3	قراءة تقارير المدقق الداخلي من أجل التوصل إلى فهم طبيعة و مدى إجراءات التدقيق و التي نفذها المدقق الداخلي و النتائج المتوصل إليها .	3.71	0.987	موافق
/4	التأكد من ما إذا قام المدقق الداخلي بتخطيط لعمله و تنفيذه بشكل سليم .	4.20	0.473	موافق

/5	استعمال خبير لجمع أدلة الإثبات المقنعة و الكافية و الملائمة .	3.71	0.987	موافق
/6	استعمال خبير للحصول على معرفة تامة وأفضل للمؤسسة .	4.14	0.733	موافق
/7	الالتزام بإعداد أوراق العمل و جمع أدلة الإثبات من أجل توثيق عمله و مدى إتباعه للعناية المهنية أثناء التدقيق	4.23	0.426	موافق
/8	استخدام السبر في التدقيق	4.23	0.490	موافق
/9	اكتشاف مدى معقولية التقديرات و السياسات المحاسبية المعتمدة عند إعداد القوائم المالية .	3.71	0.987	موافق
المحور الثالث: مدى اعتماد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية الخاصة باستخدام اعمال المدقق610 و الالتزام بسبر اراء في اداء مهنة التدقيق 530		**4.0762**	**0.45075**	**موافق**

المحور الأول: التدقيق الخارجي

نلاحظ أن جميع متوسطات هذا المحور جاءت مرتفعة عند درجة الموافقة "موافق"، بمتوسط عام بلغ (4.1486)، كما أن جميع انحرافات هذا البعد جاءت منخفضة ولم تتجاوز (0.42521) للدرجة الكلية للمحور و هذا ما يدل على أن البيانات غير مشتتة عن متوسطها الحسابي بسبب وجود تجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة .

التفسير: نستنتج من خلال فقرات المحور الأول أن محافظ الحسابات يلتزم بشروط المعايير المهنية للتدقيق قبل أداء مهامه والتي تساهم في تنظيم مهمة التدقيق الخارجي .

المحور الثاني : مدى اعتماد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية الخاصة بالتصريحات الكتابية 580

نلاحظ أن جميع متوسطات هذا المحور جاءت مرتفعة عند درجة الموافقة "موافق"، بمتوسط عام بلغ (4.0393)، كما أن جميع انحرافات هذا البعد جاءت منخفضة ولم تتجاوز (0.56293) للدرجة الكلية للمحور وهذا ما يدل على أن البيانات غير مشتتة عن متوسطها الحسابي بسبب وجود تجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة.

التفسير: نستنتج من فقرات المحور الثاني أن محافظ الحسابات يعتمد على معايير التدقيق الجزائرية الخاصة بالتصريحات الكتابية 580 في إبداء رأيه الفني المحايد حول مصداقية القوائم المالية.

المحور الثالث: مدى اعتماد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية الخاصة باستخدام اعمال المدقق610 و الالتزام بسبر اراء في اداء مهنة التدقيق 530

نلاحظ أن جميع متوسطات هذا المحور جاءت مرتفعة عند درجة الموافقة "موافق"، بمتوسط عام بلغ (4.0762) ، كما أن جميع انحرافات هذا البعد جاءت منخفضة ولم تتجاوز (0.4575) للدرجة الكلية للمحور وهذا ما يدل على أن البيانات غير مشتتة عن متوسطها الحسابي بسبب وجود تجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة .

التفسير: نستنتج من خلال ما سبق أن محافظ الحسابات يعتمد على معايير التدقيق الجزائرية الخاصة باستخدام اعمال المدقق610 و الالتزام بسبر آراء في أداء مهنة التدقيق 530 .

المطلب الثاني: اختبار صحة الفرضيات

للتحقق من فرضيات الدراسة سوف نعتمد على اختبار (one sample t-test)، ويفيد هذا الاختبار الكشف عما إذا كان هناك فرق جوهري أي دال إحصائي بين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على إجمالي عبارات كل محور من محاور الاستبيان و المتوسط الفرضي.

الفرع الأول: اختبار الفرضية الأولى

نصت الفرضية الأولى على: " يطبق محافظي الحسابات معايير التدقيق الخاصة بالتصريحات الكتابية 580"

الفرضية الصفرية : لا يطبق محافظي الحسابات معايير التدقيق الخاصة بالتصريحات الكتابية 580"

الفرضية البديلة :" يطبق محافظي الحسابات معايير التدقيق الخاصة بالتصريحات الكتابية 580"

وللتحقق من صحة الفرضية تم الاعتماد على اختبار الدلالة الإحصائية (t-test)، للعينة الواحدة .

وتم التوصل إلى النتائج التالية بعد المعالجة :

الجدول رقم XV: الفرق بين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على إجمالي فقرة مدى اعتماد محافظ الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية (التصريحات الكتابية 580) و المتوسط الفرضي .

Test value = 3								
التصريحات الكتابية	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Mean différence	T	Df	Sig	القرار
580	35	3.71	0.98	0.71	4.28	34	<0.001	0.05

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات spss v 26

من خلال الجدول السابق تبين أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على إجمالي فقرة المحور الثاني الخاصة بمعيار التصريحات الكتابية 580 بلغ 3.71 و انحرافه المعياري 0.98 و هو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي m=3 و الفرق بينهما موجب (x-3=0.71) أي أن محافظي الحسابات يلتزمون بالمعيار الجزائري 580 الخاص بالتصريحات الكتابية حسب وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كما أن قيمة sig أقل من مستوى الدلالة 0.05 و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة القائلة : " يطبق محافظي الحسابات معايير التدقيق الخاصة بالتصريحات الكتابية 580".

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية

نصت الفرضية الثانية على "يعتمد محافظ الحسابات على أعمال المدقق الداخلي "

الفرضية الصفرية :" لا يعتمد محافظ الحسابات على أعمال المدقق الداخلي ".

الفرضية البديلة : "يعتمد محافظ الحسابات على أعمال المدقق الداخلي "

وللتحقق من صحة الفرضية تم الاعتماد على اختبار الدلالة الإحصائية (t–test) ، للعينة الواحدة .

وتم التوصل إلى النتائج التالية بعد المعالجة :

<u>الجدول رقم XVI</u> : الفرق بين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على إجمالي فقرة مدى اعتماد محافظ الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية الخاصة باستخدام أعمال المدقق الداخلي 610

Test value = 3								
استخدام أعمال المدقق الداخلي 610	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Mean différence	T	Df	Sig	القرار
	35	3.95	0.63	0.95	08.92	34	<0.001	0.05

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات spss v 26

من خلال الجدول السابق تبين أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على إجمالي فقرة المحور الثالث التي تخص عبارة استخدام محافظ الحسابات لأعمال المدقق الداخلي بلغ 3.95 وانحرافه المعياري 0.63 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي m=3 والفرق بينهما موجب (x–3=0.95) أي أن محافظي الحسابات يستخدمون أعمال المدقق الداخلي لاستكمال مهامهم حسب المعيار الجزائري 610 حسب وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كما أن قيمة sig أقل من مستوى الدلالة 0.05 و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة القائلة :" يعتمد محافظ الحسابات على أعمال المدقق الداخلي" .

الفرع الثالث : اختبار صحة الفرضية الثالثة

نصت الفرضية على: " يطبق محافظ الحسابات سبر الآراء في مهمة التدقيق ".

الفرضية الصفرية: " لا يطبق محافظ الحسابات سبر الآراء في مهمة التدقيق ".

الفرضية البديلة: " يطبق محافظ الحسابات سبر الآراء في مهمة التدقيق ".

_ للتحقق من صحة الفرضية تم الاعتماد على اختبار الدلالة الإحصائية (t-test)، للعينة الواحدة ، و تم التوصل إلى النتائج التالية بعد المعالجة .

الجدول رقم XVII: الفرق بين متوسط الحسابي لأفراد العينة على إجمالي فقرة مدلى اعتماد محافظ الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية الخاصة باستخدام سبر الآراء في التدقيق 530

Test value = 3								
استخدام سبر الاراء في التدقيق 530	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Mean différence	T	Df	Sig	القرار
	35	4.23	0.49	1.23	14.82	34	<0.001	0.05

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات spss v 26

من خلال الجدول السابق تبين أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على إجمالي فقرة مدى اعتماد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية الخاصة باستخدام سبر الآراء في التدقيق بلغ 4.23 وانحرافه المعياري 0.49 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي m=3 والفرق بينهما موجب (x−3=1.23) ومنه يمكن القول أن محافظي الحسابات يعتمدون على المعيار530 في أداء مهامهم حسب وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كما أن قيمة sig أقل من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة القائلة أن محافظ الحسابات يطبق سبر الآراء في مهمة التدقيق " .

المطلب الثالث: نتائج اختبار الدراسة

بعد توزيع الاستبيان واسترجاع إجابات عينة الدراسة تم تحليل و اختبار البيانات المتحصل عليها بالاعتماد على برنامج spss للتوصل إلى مجموعة من النتائج التي تمكننا من الإجابة على الإشكالية الرئيسة للدراسة و كذا التأكد من صحة الفرضيات، ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها :

الفرع الأول: نتائج تحليل المتغيرات

يعتمد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة كما تأثر بشكل ايجابي على جودة التدقيق الخارجي رغم أن بعض المتغيرات لا تزال غير واضحة من طرف عينات الدراسة ، حيث أن كل إجاباتهم كانت بدرجة موافق مرتفعة، وأما متوسطات أراءهم حول مدى اعتماد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية كانت ايجابية و تبثث أن محافظي الحسابات يعتمدون على معايير التدقيق الجزائرية في أداء مهامهم .

الفرع الثاني: نتائج اختبار الفرضيات

بعد اختبار صحة الفرضيات تم التوصل إلى :

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لتطبيق محافظي الحسابات معايير التدقيق الخاصة بالتصريحات الكتابية 580، حيث يعتبرها محافظ الحسابات دليل إثبات و مرجع محاسبي يتم التأكد من خلاله على صحة القوائم المالية

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لاعتماد محافظ الحسابات على أعمال المدقق الداخلي 610، حسب أراء محافظي الحسابات فإن هذا الأخير يحدد مدى ملائمة أعمال المدقق الداخلي لاحتياجات التدقيق الخارجي.

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لتطبيق محافظ الحسابات سبر الآراء في مهمة التدقيق 530، حسب آراء مجتمع الدراسة فإن محافظي الحسابات يلتزمون بتطبيق هذا المعيار 530 حيث يعتبرونه قاعدة معقولة لاستخراج الاستنتاجات حول المجتمع الإحصائي الذي اختار منه العينة

الفرع الثالث: نتائج عامة للدراسة الميدانية

– تعتبر معايير التدقيق الجزائرية مهمة وضرورية لتنظيم مهنة التدقيق في الجزائر وهذا حسب رأي عينة الدراسة

– مساهمة محافظي الحسابات في السير الحسن و تطوير مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر من خلال التعامل بها واكتشاف جوانب النقص فيها

– مهنة محافظ الحسابات هي عملية منهجية منظمة تقوم على التخطيط المسبق من طرف شخص مؤهل يكون على علم لقيام بعمله على أحسن وجه .

– بالنسبة لآراء محافظي الحسابات أن التصريحات الكتابية تعزز أدلة الإثبات المجمعة المتعلقة بصحة القوائم المالية .

– أهمية تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 530 يزيد من ملائمة المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية

– يساهم سبرا لآراء في التدقيق على كشف الأخطاء و حالات الغش .

بينت نتائج الدراسة اهتمام محافظي الحسابات بالتقرير الذي يعده المدقق الداخلي حيث هناك توافق كبير في الآراء عينة الدراسة حول قراءة محتوى التقرير.

ومن خلال الدراسة الميدانية يمكن القول أن محافظي الحسابات يلتزمون بمعايير التدقيق الجزائرية عند أداء مهمة التدقيق بالرغم من تواجد بعض الصعوبات الذي تمكنوا من التعامل معها .

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الدراسة الميدانية التي تمت في مجتمع من المهنيين والأكاديميين المختصين في التدقيق والمحاسبة، حيث كان هدف الدراسة التعرف على أراء أفراد العينة حول مدى اعتماد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية، وتم وضع فرضيات وتحليلها باستعمال برنامج إحصائي spss بعد التأكد من صحة و ثبات أداة الدراسة، وتم التوصل إلى جملة من النتائج التي أكدت أهمية المعايير الجزائرية للتدقيق في أداء محافظي الحسابات لمهامهم و كذا أهميتها في تحسين واقع مهنة التدقيق في الجزائر و مدى ضرورية الالتزام بها عند أداء مهنة التدقيق.

خاتمة

خـاتـمـة:

من خلال تناولنا لموضوع مدى اعتماد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية حاولنا الإلمام بكل جوانبه و ذلك بمعالجة الإشكالية التي تمحورت حول " ما مدى التزام محافظ الحسابات بالمعايير الجزائرية للتدقيق (NAA) في أداء مهنة التدقيق" ، حيث عملت الجزائر خلال السنوات الأخيرة على تطوير مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر و تحسي مستوى أداء وتنظيم عمل محافظي الحسابات قصد الارتقاء بمهنة التدقيق على الصعيد الدولي .

ولمعالجة إبراز جوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين أحدهما خصص للجانب النظري الذي تناول لمحة عن تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر و أهم الإصلاحات والمراحل التي مرت بها المهنة ، و محافظ الحسابات و مسؤولياته، والاطلاع على إصدارات معايير التدقيق الجزائرية المتعارف عليها .

أما الفصل الثاني خصص للجانب الميداني و ذلك لتدعيم الجانب النظري و التوصل إلى نتائج تمكننا من الإجابة عن الإشكالية ، حيث قمنا بإعداد و توزيع استمارة الاستبيان تضمن اختبار لعينة من محافظي الحسابات و خبراء محاسبيين و محاسبين معتمدين و كذا أساتذة جامعيين، وتم بعد ذلك تحليل وتفسير محاور الاستبيان، وتوصلنا في الأخير إلى مجموعة من النتائج واقتراح توصيات .

أولا: اختبار الفرضيات

بعد إجراء الدراسة الميدانية توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد صحة الفرضيات الموضوعية بحيث :

- ✓ **<u>الفرضية الأولى</u>: " التدقيق يطبق محافظي الحسابات معايير التدقيق الخاصة بالتصريحات الكتابية 580:**

تم إثبات صحة الفرضية في الجانب النظري و التطبيقي و ذلك من خلال النتائج المتوصل إليها حيث تبين أن :

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لتطبيق محافظي الحسابات معايير التدقيق الخاصة بالتصريحات الكتابية 580، حيث يعتبرها محافظ الحسابات دليل إثبات و مرجع محاسبي يتم التأكد من خلاله على صحة القوائم المالية . و بذلك تم إثبات صحة الفرضية الأولى

✓ **<u>الفرضية الثانية</u>** : "**يعتمد محافظ الحسابات على أعمال المدقق الداخلي**" :

تم اختبار صحة الفرضية من خلال الجانب النظري و التطبيقي تبين أن :

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لاعتماد محافظ الحسابات على أعمال المدقق الداخلي 610، حسب أراء محافظي الحسابات فإن هذا الأخير يحدد مدى ملائمة أعمال المدقق الداخلي لاحتياجات التدقيق الخارجي.

و بذلك تم إثبات صحة الفرضية الثانية .

✓ **<u>الفرضية الثالثة</u>** :" **يطبق محافظ الحسابات سبر الآراء في مهمة التدقيق**" :

تم إثباتها في الجانب التطبيقي و تبين من خلال النتائج أن :

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لتطبيق محافظ الحسابات سبر الآراء في مهمة التدقيق 530، حسب آراء مجتمع الدراسة فإن محافظي الحسابات يلتزمون بتطبيق هذا المعيار 530 حيث يعتبرونه قاعدة معقولة لاستخراج الاستنتاجات حول المجتمع الإحصائي الذي اختار منه العينة .

ثانيا: النتائج المتوصل عليها

في ضوء هذه الدراسة تم التوصل لبعض النتائج نذكر منها:

- ✓ عملية التدقيق تقوم على مراقبة و فحص القوائم المالية من طرف شخص مستقل محايد هو محافظ الحسابات بهدف إبداء رأي فني حول صحة و مصداقية البيانات المحاسبية والمالية.
- ✓ جملة الإصلاحات التي مست مهنة التدقيق والقانون 10-01 عملوا على تنظيم المهنة.
- ✓ تعتبر معايير التدقيق الجزائرية قاعدة وسند ومرجع مهم يسترشد بها محافظي الحسابات في تأدية مهامه.
- ✓ يؤدي التزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الجزائرية والتعامل بها إلى تطويرها واكتشاف النقص فيها.

- ✓ التزام محافظي الحسابات بمعايير التدقيق الجزائرية يعطي مصداقية أكبر ويشجع على الاستثمار الأجنبي.
- ✓ كما توصلنا من خلال الدراسة الميدانية أن محافظي الحسابات يعتمدون على معايير التدقيق الجزائرية خلال أداء مهامهم بالرغم من بعض الصعوبات.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

- ✓ القيام بتكوين مستمر للمهنيين حول معايير التدقيق الجزائرية.
- ✓ من الضروري إصدار باقي معايير التدقيق الجزائرية المرتبطة بالمعايير التي تم إصدارها.
- ✓ إدخال بعض الإصلاحات الجديدة على مهنة التدقيق في الجزائر.
- ✓ الربط بين الدراسات الجامعية و الدراسات التطبيقية بخصوص تخصص محاسبة والتدقيق وكذا المحاسبة والجباية المعمقة.
- ✓ من الأفضل إصدار معايير التدقيق الجزائرية بلغة مفهومة و تكون ذات مصطلحات واضحة بعيدة عن الغموض و ذلك لتجنب مخاطر التطبيق الخاطئ لها.
- ✓ ضرورة مسايرة التطورات التي تطرأ على مهنة التدقيق في المستوى الدولي.

رابعا: أفاق الدراسة

- ✓ فعالية معايير التدقيق الجزائرية و دورها في تحسين مهنة التدقيق و ضمان الشفافية في عملية التدقيق المالي.
- ✓ إجراءات محافظ الحسابات للحد من مخاطر التلاعب و الغش المالي.
- ✓ أثر تطبيق معايير التدقيق الجزائرية في تطوير مهنة التدقيق في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا : الكتب

1. فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن، 2006.

2. يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق د ط، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

ثانيا : أطروحات الدكتورة والماجستير

1. حراث نخلة ، بن حمو عصمت محمد، المعايير الجزائرية للتدقيق ودورها الفعال في إرساء مبادئ حوكمة الشركات، جامعة مستغانم،2022.

2. خلاصي عمر و بن لولو سليم بدر الدين، مدى التزام محافظ الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الجزائرية والدولية في إعداد التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية–دراسة ميدانية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري تلمسان(OPGI) 2020.

3. سيلاوي ابراهيم، واقع و آفاق التدقيق الخارجي في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية ISA و معايير التدقيق الجزائرية NAA ، اطروحة دكتوراه ، محاسبة و تدقيق ، جامعة البليدة 02، 2020.

4. طواف فاتح، رقايقية فاطمة الزهراء، اثر التزام محافظ الحسابات بالمعايير الوطنية للتدقيق على جودة التدقيق الخارجي – دراسة ميدانية على عينة من محافظي الحسابات في ولايات الشرق الجزائري، 2022.

5. علاوي عبد اللطيف، مندوب الحسابات ودوره في مختلف أشكال الشركات التجارية من قبل مندوب أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2017.

6. عمر شريفي، التنظيم المهني للمراجعة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، (أطروحة دكتوراه)، جامعة سطيف 01، 2012.

7. فارس أرشيد عودة الخرابشة، أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية على استقطاب الاستثمارات الاجنبية في الأردن "دراسة تطبيقية على القطاعين الصناعي والخدمي، أطروحة دكتوراه في تخصص المحاسبة، جامعة العلوم الاسلامية العالمية ،عمان،الأردن،2015.

8. محمد بن جميلة، مسؤولية محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة، مذكرة الماجستير في تخصص قانون أعمال كلية الحقوق جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011 .

9. وليد عبد السلام، اثر تطبيق معايير التدقيق الجزائرية الخاصة بأدلة الإثبات في تحسين عمل مدققي الحسابات في الجزائر، أطروحة دكتورة، محاسبة وجباية معمقة، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج 2022 .

ثالثا: المجلات والملتقيات والمنشورات

1. أحمد حيرش، السعيد قاسمي، محاولة تقييم لواقع مهنة التدقيق في الجزائر على ضوء، دراسة حالة مكاتب التدقيق في ولاية المسيلة – الجزائر، 2017.

2. أحمد عمري، زين الدين العابدين، تقرير المدقق الخارجي بين المعيار الجزائري 700 ونظيره الدولي، المجلد 21 / العدد 02، (6 ،2021،11).

3. الأزهر عزه، واقع ممارسة مهنة المراجعة في الجزائر ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، العدد 05 ، السنة الخامسة ، جامعة الوادي ، الجزائر،2012 .

4. بكيحل عبد القادر، اهمية تبني معايير الدولية للتدقيق في البيئة الاقتصادية الجزائرية، مجلة اقتصادية شمال افريقيا ، المجلد 14/العدد 08.

5. بلال شيخي، قراءة في المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 "التأكيدات الخارجية "،الملتقى الوطني حول واقع التدقيق في ظل معايير التدقيق الدولية ،(يومي 11-12 ، 2018).

6. بوحفص رواني، مجلة بعنوان : واقع مهنة محافظ الحسابات في ظل معايير التدقيق الجزائريةNAA – ، المجلد 23/ العدد1 ، 2023.

7. بوميسة حنان، تريش محمد، "تقييم مدى كفاية المعيار التدقيق الجزائري 570 استمرارية الاستغلال"، مجلة دراسات الاقتصادية ، المجلد 17 / العدد 01،(2023).

8. حراث نخلة، بن حمو عصمت محمد، المعايير الجزائرية للتدقيق و دورها الفعال في إرساء مبادئ حوكمة الشركات، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 11/ العدد 02، .2022

9. حمزة الضويفي فؤاد، بعنوان مدى تطبيق مدققي الحسابات للمعايير الجزائرية للتدقيق –دراسة عينة من المراجعين، مجلة المحاسبة والتدقيق والمالية، .2023

10. رضا و خ.ايمان، التدقيق الخارجي في الجزائر بين منظور معايير التدقيق الدولية و معايير التدقيق الجزائرية ، مقال منشور على مستوى مجلة المعارف المجلد 14/العدد 201901 .

11. ريمة بصري، و سفيان بن بلقاسم، مدى تطبيق مدققي الحسابات للمعايير الدولية و المعايير الجزائرية للتدقيق الخاصة بأدلة الإثبات تسليط الضوء على المعيار 505 "المصادقة الخارجية" – دراسة استطلاعية لعينة من الخبراء و محافظي الحسابات في الجزائر ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، المجلد 06 العدد (03)،2019 .

12. ضويفي حمزة ، فؤاد عنوان، مدى التزام مراجعي الحسابات بالمعايير الجزائرية للتدقيقNAA –دراسة عينة من مراجعين– مجلة المحاسبة التدقيق و المالية ، المجلد 02 \العدد01، 2020.

13. طبوش سارة ، مشري حسناء، مدى الالتزام المدقق الخارجي في الجزائر بمتطلبات المعيار الجزائري للتدقيق رقم 610، دراسة حالة مكاتب التدقيق في سطيف، مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد 05 ،العدد 01 ،(جوان 2022).

14. العبيدي حمزة ، تدقيق تقديرات التدقيق المحاسبية من قبل محافظ الحسابات وفق معيار التدقيق الجزائري NNA-540 دراسة تحليلية –مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية والادارية ، ديسمبر .2022

15. فقير سامية، لعروم أمين ، دراسة مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية ومعايير التدقيق الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة ، بومرداس،2018 .

16. لصنوني حفيظة، درجة الالتزام بمعايير التدقيق الجزائري "السبر في التدقيق 530" في الجزائر– دراسة حالة عينة من مهن المحاسبة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 18/العدد 28، .2022

17. مروة مويسي، وعجيلة محمد، ركائز و مراحل تطور المراجعة الخارجية في الجزائر، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، العدد: 01 .

18. نوح لبوز، بوعالق مبارك، تأثر تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق في جودة تقارير محافظ الحسابات– دراسة ميدانية– مجلة اضافات اقتصادية ، مجلد 03 / العدد 2 ، 2019.

رابعا: المراسيم والقوانين

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم رقم 70-173 المؤرخ في 16 نوفمبر 1970، واجبات ومهمات محافظي الحسابات للمؤسسات الوطنية العمومية، العدد 97، المادة 01، (الجريدة الرسمية).

2. القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12يناير 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، العدد 02-المادة .40

3. المرسوم التشريعي رقم 08-93، المؤرخ في 25 أفريل 1993 ، المادة 605،609.

4. المرسوم التنفيذي رقم 11-32، المؤرخ في 27 يناير 2011، يتعلق بتعيين محافظي الحسابات، العدد 07 .

5. المرسوم التنفيذي رقم 11-26 ، المؤرخ في 27 يناير 2011 ، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره ، الجريدة الرسمية، العدد07، المادة .04

6. القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بمهن خبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 47، المادة 22، 62،63،26،27،11،10،8.9 ،31 ،34، 72، .15

7. المرسوم التشريعي رقم 23-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993، المتعلق بمراقبة شركات المساهمة، الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 715، المقرر .06

8. المرسوم التنفيذي رقم 24-11، المؤرخ في 27 جانفي 2011، يحدد تشكيل المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07 ،المادة 4،3،2، .23،22،21،20،19،18

9. المرسوم التنفيذي 11-25 المؤرخ في 27 جانفي 2011 ،يحدد تشكيلة المصف الوطني للخبراء المحاسبيين وصلاحياته وقواعد سيره ، الجريدة الرسمية العدد 07، المادة 11،4،3.

خامسا: المقررات

1. المقرر رقم 002، المؤرخ في 4 فيفري 2016 ، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق 505، 201، 560، 580، وزارة المالية، الجزائر.

2. المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 اكتوبر 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق : 500، 300،510،700 وزارة المالية ، الجزائر.

3. المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، التضمن المعايير الجزائرية للتدقيق 570،520،620 ،610 وزارة المالية، الجزائر.

4. المقرر رقم 77، المؤرخ في 24 سبتمبر 2018، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق 540،501،230،530، وزارة المالية، الجزائر.

سادسا: مراجع باللغة الاجنبية

1. Ahmed Kamal Matlaw, L'impact de l'application des normes d'audit internationales pour les preuves probantes sur la qualité de l'information comptable, une étude de terrain dans l'environnement des affaires yéménite, Université de Sana'a, République du Yémen, année 2021.

2. Ali Karim Awaid, intitulée : La qualité de la performance de l'auditeur externe à la lumière des normes d'audit internationales et des variables d'environnement externe - Volume 2 / Numéro 3, 2021.

3. Ali Suleiman Al-Naami, intitulée Domaines de contribution des normes professionnelles générales pour l'audit à la qualité et à l'amélioration de la performance professionnelle de l'auditeur externe - une étude de terrain sur les auditeurs dans le gouvernorat de Gaza, «Palestine», 2013.

4. Fahda bint Sultan bin Abdul Rahman Al-Sudairy, intitulée Le rapport de l'auditeur externe à la lumière de l'application des normes internationales d'audit entre le point de vue des professionnels travaillant dans les bureaux d'experts-comptables du Royaume d'Arabie Saoudite, Revue Scientifique de Recherches et d'Etudes Commerciales, Volume 33 / Numéro 01, année 2019.

5. Isabelle fabioux، Analyse du processus de normalisation de l'audit en France ، dissertation doctorale، université Angers، France، 2021.

6. Mahmoud Abdel Qader Abu Zaid Agha, intitulée Le rôle des normes internationales d'audit dans l'amélioration de la valeur communicative des rapports d'audit à des fins d'investissement, Journal de l'Université ouverte d'Al-Quds pour la recherche administrative et économique, Palestine, Volume 05 / Numéro 13, année 2020.

7. meriem beyoucef ،zineb Hadjadj ،the application of algerien standards in the performance of the audit fonction of compagnes 2019.

8. noureddine terki ،les societes commerciales AJEB editions algerie ،2010.

سابعا: المواقع الالكترونية

1. مسؤوليات المدقق، مراقب الحسابات. www.darar_alger_net.threas/11639.

2 .www.mf.gov.dz . ministere des finances.

3.https//www.cnc.dz/reglement.asg.الموقع الرسمي للمجلس الوطني للمحاسبة

الملاحق

الملحق رقم I : الإستبيان

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير

قسم المالية و المحاسبة

تخصص محاسبة وجباية

استمارة استبيان

تحية طيبة وبعد :

في إطار التحضير لمذكرة الماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستمارة الخاصة بموضوع "**مدى اعتماد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية في عملية التدقيق**" آملين منكم الإجابة عن الأسئلة الواردة فيها بكل موضوعية وذلك من اجل معرفة وجهة نظركم كمهنيين وأكاديميين علما أن المعلومات ستعامل بكل سرية , ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وفي الأخير نشكركم مسبقا على تعاونكم ومساهمتكم في هذه المذكرة.

- **من اعداد الطالبان :**
- بلهنيني لطفي
- شقراني صورية

الأستاذ المشرف :
- مالطي سناء

السنة الجامعية : 2024/2023

من فضلكم الإجابة تكون بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة :

أولا: معلومات عينة الدراسة

الجنس :	**ذكر** ☐	**أنثى** ☐
العمر	**اقل من 30 سنة** ☐ **من 40 إلى 50** ☐ **أكثر من 50 سنة** ☐	
المؤهل العلمي	**ليسانس** ☐ **ماستر** ☐ **ماجيستر** ☐ **دكتوراه** ☐	
الخبرة المهنية	**اقل من 5 سنوات** ☐ **من 5 إلى 10 سنوات** ☐ **من 10 إلى 15 سنة** ☐ **أكثر من 15 سنة** ☐	
الوظيفة الحالية	**محافظ حسابات** ☐ **محاسب معتمد** ☐ **خبير محاسبي** ☐ **أستاذ جامعي** ☐	

ثانيا: محاور الاستبيان

المحور الأول: التدقيق الخارجي

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
التعرف الشامل على الشركة المراد تدقيقها للكشف عن وضعية الشركة.					
فحص نقاط قوة وضعف نظام الرقابة الداخلية.					
يتم اختيار أفراد المكتب على أساس المؤهل العلمي والخبرة					
استخدام الأساليب الإحصائية في عملية التدقيق الخارجي.					
لا يتم الانحياز لأي طرف عند عملية التدقيق.					
التأكد من عدم وجود عوامل أو أسباب قد تهدد استمرارية نشاط المؤسسة.					
التأكد من أن التسجيلات المحاسبية تمت وفق القوانين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.					

يقوم بتوضيح الأخطاء والمخالفات الموجودة في القوائم المالية.					
كتابة تقرير حول الأخطار المحتملة للمؤسسة.					
التأكد من تطبيق الإجراءات المتعارف عليها في النظام الداخلي للمؤسسة.					

المحور الثاني : مدى اعتماد محافظ الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية الخاصة بالتصريحات الكتابية 580 .

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يلتزم محافظ الحسابات بكافة واجباته المتفق عليها مع الإدارة حول مهمة التدقيق.					
إرسال طلب تأكيدات خارجية في حال وجود غموض.					
تعديل التقرير في حال وجود أحداث لاحقة.					
الحصول على إقرارات مكتوبة من طرف الإدارة لدعم أدلة الإثبات الأخرى.					
يتم اختيار المساعدين بناءا على إستراتيجية التدقيق.					

تصميم برنامج تدقيق للحصول على أدلة مقنعة ويستجيب لأي أحداث لاحقة أو غير متوقعة.					
فحص أرصدة حسابات السنة المالية السابقة.					
تقديم رأي حول القوائم المالية للشركة على أساس تقييم العناصر المقنعة المجمعة.					

المحور الثالث :مدى اعتماد محافظ الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية الخاصة باستخدام أعمال المدقق الداخلي 610 و الالتزام بسبر الآراء عند أداء مهمة التدقيق530

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة المتعلقة بمدى ملائمة تطبيق الإدارة لفرضية الاستغلال, في إعداد القوائم المالية.					
وضع إجراءات تحليلية لتسهيل مهمة المدقق في مختلف مراحل عملية التدقيق					
قراءة تقارير المدقق الداخلي من اجل التوصل إلى فهم طبيعة ومدى إجراءات التدقيق التي نفذها المدقق الداخلي والنتائج المتوصل إليها.					

التأكد من ما إذ قام المدقق الداخلي بتخطيط لعمله وتنفيذه بشكل سليم.					
استعمال خبير لجمع أدلة إثبات المقنعة , الكافية والملائمة.					
استعمال خبير للحصول على معرفة تامة وأفضل للمؤسسة.					
الالتزام بإعداد أوراق العمل وجمع الأدلة الإثبات من اجل توثيق عمله ومدى إتباعه للعناية المهنية أثناء التدقيق.					
استخدام السبر في التدقيق.					
اكتشاف مدى معقولية التقديرات والسياسات المحاسبية المعتمدة عند إعداد القوائم المالية.					

الملحق رقم II : مخرجات spss

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	20	57,1	57,1	57,1
	انثى	15	42,9	42,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 30سنة	23	65,7	65,7	65,7
	من 40إلى 50	11	31,4	31,4	97,1
	أكثر من 50سنة	1	2,9	2,9	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الخبرة_المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 5سنوات	17	48,6	48,6	48,6
	من 5إلى 10 سنوات	15	42,9	42,9	91,4
	من 10إلى 15سنة	1	2,9	2,9	94,3
	أكثر من 15سنة	2	5,7	5,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

المؤهل_العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	5	14,3	14,3	14,3
	ماستر	19	54,3	54,3	68,6
	ماجستير	2	5,7	5,7	74,3
	دكتوارة	9	25,7	25,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الوظيفة_الحالية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محافظ حسابات	11	31,4	31,4	31,4
	محاسب معتمد	10	28,6	28,6	60,0
	خبير محاسبي	4	11,4	11,4	71,4
	أستاذ جامعي	10	28,6	28,6	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
المحور1	,106	35	,200*	,959	35	,221

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
المحور2	,132	35	,131	,941	35	,062

a. Correction de signification de Lilliefors

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
المحور2	,132	35	,131	,941	35	,062

a. Correction de signification de Lilliefors

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	35	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	35	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,815	10

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	35	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	35	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,851	8

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	35	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	35	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,812	9

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	35	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	35	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,933	27

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
المحور 1	35	3,30	5,00	4,1486	,42521
التعرف الشامل على الشركة المراد تدقيقها للكشف عن وضعية الشركة.	35	2	5	3,71	,987
فحص نقاط قوة وضعف نظام الرقابة الداخلية	35	4	5	4,51	,507
يتم اختيار أفراد المكتب على أساس المؤهل العلمي والخبرة	35	3	5	4,29	,667
استخدام الأساليب الإحصائية في عملية التدقيق الخارجي	35	2	5	3,71	,987
لا يتم الانحياز لأي طرف عند عملية التدقيق	35	3	5	4,37	,690
التأكد من عدم وجود عوامل أو أسباب قد تهدد استمرارية نشاط المؤسسة.	35	2	5	4,23	,646
التأكد من أن التسجيلات المحاسبية تمت وفق القوانين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	35	4	5	4,66	,482
يقوم بتوضيح الأخطاء والمخالفات الموجودة في القوائم المالية.	35	4	5	4,31	,471
كتابة تقرير حول الأخطار المحتملة للمؤسسة.	35	3	5	3,71	,667
التأكد من تطبيق الإجراءات المتعارف عليها في النظام الداخلي للمؤسسة	35	2	5	3,97	,618
N valide (liste)	35				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
المحور2	35	3,00	5,00	4,0393	,56293
يلتزم محافظ الحسابات بكافة واجباته المتفق عليها مع الإدارة حول مهمة التدقيق	35	3	5	4,43	,558
إرسال طلب تأكيدات خارجية في حال وجود غموض	35	4	5	4,51	,507
تعديل التقرير في حال وجود أحداث لاحقة.	35	3	5	4,23	,731
الحصول على إقرارات مكتوبة من طرف الإدارة لدعم أدلة الإثبات الأخرى.	35	2	5	3,71	,987
يتم اختيار المساعدين بناءا على إستراتيجية التدقيق.	35	4	5	4,31	,471
تصميم برنامج تدقيق للحصول على أدلة مقنعة ويستجيب لأي أحداث لاحقة أو غير متوقعة.	35	2	5	3,71	,987
فحص أرصدة حسابات السنة المالية السابقة.	35	2	5	3,69	,963
تقديم رأي حول القوائم المالية للشركة على أساس تقييم العناصر المقنعة المجمعة	35	2	5	3,71	,987
N valide (liste)	35				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
المحور3	35	3,44	5,00	4,0762	,45075
جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة المتعلقة بمدى ملائمة تطبيق الإدارة لفرضية الاستغلال , في إعداد القوائم المالي	35	4	5	4,31	,471
وضع إجراءات تحليلية لتسهيل مهمة المدقق في مختلف مراحل عملية التدقيق	35	4	5	4,43	,502
قراءة تقارير المدقق الداخلي من اجل التوصل إلى فهم طبيعة ومدى إجراءات التدقيق التي نفذها المدقق الداخلي والنتائج المتوصل إليها.	35	2	5	3,71	,987
التأكد من ما إذ قام المدقق الداخلي بتخطيط لعمله وتنفيذه بشكل سليم	35	3	5	4,20	,473
استعمال خبير لجمع أدلة إثبات المقنعة ,الكافية والملائمة	35	2	5	3,71	,987
استعمال خبير للحصول على معرفة تامة وأفضل للمؤسسة.	35	3	5	4,14	,733
الالتزام بإعداد أوراق العمل وجمع الأدلة الإثبات من اجل توثيق عمله ومدى إتباعه للعناية المهنية أثناء التدقيق.	35	4	5	4,23	,426
استخدام السبر في التدقيق.	35	3	5	4,23	,490
اكتشاف مدى معقولية التقديرات والسياسات المحاسبية المعتمدة عند إعداد القوائم المالية.	35	2	5	3,71	,987
N valide (liste)	35				

Corrélations

		المحور 1	التعرف الشامل على الشركة المراد تدقيقها للكشف عن وضعية الشركة.	فحص نقاط قوة وضعف نظام الرقابة الداخلية	يتم اختيار أفراد المكتب على أساس المؤهل العلمي والخبرة	استخدام الأساليب الإحصائية في عملية التدقيق الخارجي	لا يتم الانحياز لأي طرف عند عملية التدقيق	التأكد من عدم وجود عوامل أو أسباب قد تهدد استمرارية نشاط المؤسسة.	التأكد من أن التسجيلات المحاسبية تمت وفق القوانين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	يقوم بتوضيح الأخطاء والمخالفات الموجودة في القوائم المالية.	كتابة تقرير حول الأخطار المحتملة للمؤسسة.	التأكد من تطبيق الإجراءات المتعارف عليها في النظام الداخلي للمؤسسة
المحور 1	Coefficient de corrélation	1,000	,773**	,681**	,596**	,773**	,482**	,716**	,123	,417*	,712**	,536**
	Sig. (bilatérale)	.	,000	,000	,000	,000	,003	,000	,482	,013	,000	,001
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
التعرف الشامل على الشركة المراد تدقيقها للكشف عن وضعية الشركة.	Coefficient de corrélation	,773**	1,000	,724**	,292	1,000**	,333	,287	-,216	,134	,428*	,275
	Sig. (bilatérale)	,000	.	,000	,089	.	,050	,094	,214	,442	,010	,110
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
فحص نقاط قوة وضعف نظام الرقابة الداخلية	Coefficient de corrélation	,681**	,724**	1,000	,212	,724**	,044	,290	-,100	,042	,403*	,114

	Sig. (bilatérale)	,000	,000	.	,220	,000	,803	,091	,568	,810	,016	,515
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
يتم اختيار أفراد المكتب على أساس المؤهل العلمي والخبرة	Coefficient de corrélation	,596**	,292	,212	1,000	,292	,725**	,365*	,158	,151	,497**	,172
	Sig. (bilatérale)	,000	,089	,220	.	,089	,000	,031	,365	,385	,002	,324
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
استخدام الأساليب الإحصائية في عملية التدقيق الخارجي	Coefficient de corrélation	,773**	1,000**	,724**	,292	1,000	,333	,287	-,216	,134	,428*	,275
	Sig. (bilatérale)	,000	.	,000	,089	.	,050	,094	,214	,442	,010	,110
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
لا يتم الانحياز لأي طرف عند عملية التدقيق	Coefficient de corrélation	,482**	,333	,044	,725**	,333	1,000	,186	,164	,040	,335*	,084
	Sig. (bilatérale)	,003	,050	,803	,000	,050	.	,285	,345	,818	,049	,630
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
التأكد من عدم وجود عوامل أو أسباب قد تهدد استمرارية نشاط	Coefficient de corrélation	,716**	,287	,290	,365*	,287	,186	1,000	,379*	,592**	,446**	,658**

المؤسسة.	Sig. (bilatérale)	,000	,094	,091	,031	,094	,285	.	,025	,000	,007	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
التأكد من أن التسجيلات المحاسبية تمت وفق القوانين	Coefficient de corrélation	,123	-,216	-,100	,158	-,216	,164	,379*	1,000	,230	,217	,000
والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	Sig. (bilatérale)	,482	,214	,568	,365	,214	,345	,025	.	,184	,210	1,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
يقوم بتوضيح الأخطاء والمخالفات الموجودة في	Coefficient de corrélation	,417*	,134	,042	,151	,134	,040	,592**	,230	1,000	,444**	,575**
القوائم المالية.	Sig. (bilatérale)	,013	,442	,810	,385	,442	,818	,000	,184	.	,008	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
كتابة تقرير حول الأخطار المحتملة للمؤسسة.	Coefficient de corrélation	,712**	,428*	,403*	,497**	,428*	,335*	,446**	,217	,444**	1,000	,435**
	Sig. (bilatérale)	,000	,010	,016	,002	,010	,049	,007	,210	,008	.	,009
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
التأكد من تطبيق الإجراءات المتعارف عليها في النظام	Coefficient de corrélation	,536**	,275	,114	,172	,275	,084	,658**	,000	,575**	,435**	1,000

الداخلي للمؤسسة	Sig. (bilatérale)	,001	,110	,515	,324	,110	,630	,000	1,000	,000	,009	.
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

			المحور2	يلتزم محافظ الحسابات بكافة واجباته المتفق عليها مع الإدارة حول مهمة التدقيق	إرسال طلب تأكيدات خارجية في حال وجود غموض	تعديل التقرير في حال وجود أحداث لاحقة.	الحصول على إقرارات مكتوبة من طرف الإدارة لدعم أدلة الإثبات الأخرى.	يتم اختيار المساعدين بناءا على إستراتيجية التدقيق.	تصميم برنامج تدقيق للحصول على أدلة مقنعة ويستجيب لأي أحداث لاحقة أو غير متوقعة.	فحص أرصدة حسابات السنة المالية السابقة.	تقديم رأي حول القوائم المالية للشركة على أساس تقييم العناصر المقنعة المجمعة
Rho de Spearman	المحور2	Coefficient de corrélation	1,000	,630**	,123	,302	,941**	,206	,941**	,931**	,941**
		Sig. (bilatérale)	.	,000	,483	,078	,000	,236	,000	,000	,000
		N	35	35	35	35	35	35	35	35	35

يلتزم محافظ الحسابات بكافة واجباته المتفق عليها مع الإدارة حول مهمة التدقيق	Coefficient de corrélation	,630**	1,000	,006	,098	,498**	,136	,498**	,479**	,498**
	Sig. (bilatérale)	,000	.	,971	,577	,002	,438	,002	,004	,002
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
إرسال طلب تأكيدات خارجية في حال وجود غموض	Coefficient de corrélation	,123	,006	1,000	,101	−,083	−,204	−,083	−,051	−,083
	Sig. (bilatérale)	,483	,971	.	,563	,635	,240	,635	,772	,635
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
تعديل التقرير في حال وجود أحداث لاحقة.	Coefficient de corrélation	,302	,098	,101	1,000	,156	−,073	,156	,172	,156
	Sig. (bilatérale)	,078	,577	,563	.	,370	,679	,370	,322	,370
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
الحصول على إقرارات مكتوبة من طرف الإدارة لدعم أدلة الإثبات الأخرى.	Coefficient de corrélation	,941**	,498**	−,083	,156	1,000	,134	1,000**	,982**	1,000**
	Sig. (bilatérale)	,000	,002	,635	,370	.	,442	.	,000	.
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
يتم اختيار المساعدين بناءا على	Coefficient de corrélation	,206	,136	−,204	−,073	,134	1,000	,134	,087	,134

إستراتيجية التدقيق.	Sig. (bilatérale)	,236	,438	,240	,679	,442	.	,442	,620	,442
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
تصميم برنامج تدقيق	Coefficient de corrélation	,941**	,498**	-,083	,156	1,000**	,134	1,000	,982**	1,000**
للحصول على أدلة	Sig. (bilatérale)	,000	,002	,635	,370	.	,442	.	,000	.
مقنعة ويستجيب لأي أحداث لاحقة أو غير متوقعة.	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
فحص أرصدة حسابات	Coefficient de corrélation	,931**	,479**	-,051	,172	,982**	,087	,982**	1,000	,982**
السنة المالية	Sig. (bilatérale)	,000	,004	,772	,322	,000	,620	,000	.	,000
السابقة.	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35
تقديم رأي حول القوائم المالية	Coefficient de corrélation	,941**	,498**	-,083	,156	1,000**	,134	1,000**	,982**	1,000
للشركة على أساس	Sig. (bilatérale)	,000	,002	,635	,370	.	,442	.	,000	.
تقييم العناصر المقنعة المجمعة	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne d'erreur standard
الحصول على إقرارات مكتوبة من طرف الإدارة لدعم أدلة الإثبات الأخرى.	35	3,71	,987	,167

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	T	df	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
الحصول على إقرارات مكتوبة من طرف الإدارة لدعم أدلة الإثبات الأخرى.	4,280	34	,000	,714	,38	1,05

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne d'erreur standard
اعمال	35	3,9571	,63445	,10724

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	df	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
اعمال	8,925	34	,000	,95714	,7392	1,1751

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne d'erreur standard
استخدام السبر في التدقيق.	35	4,23	,490	,083

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	df	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
استخدام السبر في التدقيق.	14,826	34	,000	1,229	1,06	1,40

الفهرس

الفهرس

شكر وعرفان

الإهداء

الملخص

مـقـدمـة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري لمحافظي الحسابات ومعايير التدقيق الجزائرية

تـمهـيـد 1

المبحث الأول: الإطار النظري لمهنة التدقيق ومحافظي الحسابات في الجزائر 2

المطلب الأول: تطور مهنة التدقيق في الجزائر 2

الفرع الأول: الفترة الممتدة قبل وبعد الاستقلال 2

الفرع الثاني: الفترة ما بين 1969 إلى 1980 2

الفرع الثالث: الفترة ما بين 1980 إلى 1988 3

الفرع الرابع: الفترة ما بين 1988 إلى 2010 3

الفرع الخامس: الفترة ما بعد 2010 4

المطلب الثاني: محافظ الحسابات 4

الفرع الأول: تعريف محافظ الحسابات 4

الفرع الثاني: مهام محافظ الحسابات 5

الفرع الثالث: شروط الالتحاق بالمهنة 6

الفرع الرابع: تعيين محافظ الحسابات 7

الفرع الخامس: مسؤوليات محافظ الحسابات 10

الفرع السادس: حقوق وواجبات محافظ الحسابات 12

المطلب الثالث: الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق واللجان المشرفة على إصدار معايير التدقيق في الجزائر. 15

الفرع الأول: الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق في الجزائر 15

الفرع الثاني : اللجان القائمة على إصدار معايير التدقيق الجزائرية. 19
المبحث الثاني: معايير التدقيق الجزائرية NAA 22
المطلب الأول: نشأة معايير التدقيق الجزائرية NAA 22
الفرع الأول: نشأة معايير التدقيق الجزائريةNAA 22
الفرع الثاني: أهمية معايير التدقيق الجزائرية NAA 23
الفرع الثالث: أسباب صدور معايير التدقيق الجزائرية NAA 24
المطلب الثاني: الإصدارات الأولى و الثانية لمعايير التدقيق الجزائرية 25
الفرع الأول: الإصدارات الأولى لمعايير التدقيق الجزائرية 25
الفرع الثاني: الإصدارات الثانية لمعايير التدقيق الجزائرية 27
المطلب الثالث: الإصدارات الثالثة والرابعة لمعايير التدقيق الجزائرية 29
الفرع الأول: الإصدارات الثالثة لمعايير التدقيق الجزائرية 29
الفرع الثاني: الإصدارات الرابعة لمعايير التدقيق الجزائرية 31
المبحث الثالث: الدراسات السابقة 33
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية 33
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية 37
المطلب الثالث: ميزة الدراسة 42
خلاصة الفصل 44

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية حول مدى اعتماد محافظي الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية

تمهيد: 46
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة. 47
المطلب الأول: منهج ومجتمع وعينة الدراسة 47
الفرع الأول : منهج الدراسة 47
الفرع الثاني: مجتمع الدراسة 47
الفرع الثالث: عينة الدراسة 48

المطلب الثاني: أساليب وأدوات الدراسة 49
الفرع الأول: أدوات الدراسة 49
الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة..... 50
المطلب الثالث: اختبار و صدق ثبات أداة الدراسة 50
الفرع الأول: اختبار ألفا كرونباخ في التناسق الداخلي 50
الفرع الثاني: نتائج الاتساق الداخلي بمعامل سبيرمان لفقرات المحاور..... 52
الفرع الثالث: نتائج اختبار خضوع محاور الدراسة للتوزيع الطبيعي 55
المبحث الثاني: تفسير نتائج الاستبيان 57
المطلب الأول: تفريغ و تحليل عينة الدراسة..... 57
المطلب الثاني: اختبار صحة الفرضيات..... 64
الفرع الأول: اختبار الفرضية الأولى 64
الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية..... 65
الفرع الثالث : اختبار صحة الفرضية الثالثة 66
المطلب الثالث: نتائج اختبار الدراسة..... 67
الفرع الأول: نتائج تحليل المتغيرات 67
الفرع الثاني: نتائج اختبار الفرضيات..... 67
الفرع الثالث: نتائج عامة للدراسة الميدانية 68
خلاصة الفصل..... 69
خـاتـمـة 71
قائمة المصادر والمراجع..... 75
الملاحق..... 82
فهرس المحتويات
قائمة الجداول والملاحق

قائمة الجداول والملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
I	الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان	48
II	يوضح طريقة الإجابة الخماسية "سلم ريكارت	49
III	اختبار معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبيان	51
IV	اختبار معامل ألفا كرونباخ و ثبات استبيان الدراسة	51
V	نتائج معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول	52
VI	نتائج معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني	53
VII	نتائج معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث	54
VIII	يوضح اختبار خضوع البيانات قيد الدراسة للتوزيع الطبيعي	55
IX	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	57
X	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	57
XI	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	58
XII	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	58
XIII	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية	59
XIV	يوضح المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية لمحاور الاستبيان	60
XV	الفرق بين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على إجمالي فقرة مدى اعتماد محافظ الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية (التصريحات الكتابية 580) والمتوسط الفرضي.	64
XVI	الفرق بين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على إجمالي فقرة مدى اعتماد محافظ الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية الخاصة باستخدام أعمال المدقق الداخلي 610	65
XVII	الفرق بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على إجمالي فقرة مدى اعتماد محافظ الحسابات على معايير التدقيق الجزائرية الخاصة سبر الآراء في التدقيق 530	66

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
I	استمارة الاستبيان	82
II	spss مخرجات	88

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عين تموشنت – بلحاج بوشعيب
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Ministère deL'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique
Université Ain Témouchent-Belhadj Bouchaib-
Faculté des Sciences Economiques Commerciales et Gestion
Département sciences financières et comptabilité

عين تموشنت في: .....

إذن بالإيداع من أجل المناقشة

(دورة جوان 2024)

نحن الأستاذ (ة): .....ماطي..... **الرتبة:** أستاذة محاضرة.....

المشرف على الطلبة الآتية أسماؤهم:

الطالب (ة): ....الأخوات مروة..... **رقم التسجيل:** .....37067591.....

الطالب (ة): ....بلعيزي لطفي..... **رقم التسجيل:** .....37069546.....

على مذكرة ماستر في شعبة محاسبة وعلوم التسيير **تخصص:** محاسبة وجباية معمقة

الموسومة بعنوان:

.....دور إعتماد حافظ المحاسبات على محاسبي الشركات الجزائرية

.....من أداء مهنة التدقيق.....

نصرح لهم بإيداع المذكرة على الرابط الإلكتروني المخصص للعملية، حيث يتكون ملف الإيداع من الوثائق التالية:

- مذكرة الماستر.
- إذن بالإيداع.

الأستاذ (ة) المشرف

رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبة
د. بوغازي إسماعيل

رئيس القسم

جامعة عين تموشنت – بلحاج بوشعيب
علبة البريد 284، طريق سيدي بلعباس ولاية عين تموشنت (46000) – الجزائر –
هاتف/فاكس أمانة مدير الجامعة: 31 84 79 43 213+ –هاتف مركزي: 49 84 79 43 213+